



Doctrinal implications In the hadith of the Prophet, peace and blessings be upon him: ((Allah was and there was nothing other than Him, ...))

Asst. Pro .Dr. Mohammed Mohsin Radhi
University Of Anbar / College Of Islamic Sciences
mohammed.mohsin@uoanbar.edu.iq

Asst. Pro .Dr. Odai Noaman Thabt
Aliraqia University / College Of Islamic Sciences
Dr.odai.noaman.thabt@gmail.com

Abstract

This research is a study of the Hadith of the Prophet (peace be upon him): "Allah was, and there was nothing other than Him..." focusing on the important doctrinal matters it encompasses. These include the issue of the eternity (Qidam) of Allah, His everlasting nature, the coming into existence of the world after it did not exist, the sequence of events in existence both past and future, and the precedence of certain creatures over others in creation. The study also highlights the significant terms and other narrations related to this Hadith to understand its doctrinal implications.

Keywords: eternity, permanence, occurrence, hadith, sequence, type.



المضامينُ العَقْدِيَّةُ في حديثِ النَّبِيِّ ﷺ: ((كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، ...))

أ.م.د. محمد محسن راضي

جامعة الأنبار / كلية العلوم الإسلامية

mohammed.mohsin@uoanbar.edu.iq

أ.م.د. عدي نعمان ثابت

الجامعة العراقية / كلية العلوم الإسلامية

Dr.odai.noaman.thabt@gmail.com

الملخص:

هذا البحث دراسة في حديث النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، ...))، من حيث ما تضمنته من أمور عقديّة مهمّة، والمتمثلة بمسألة أوّلِيَّة (قَدَم) الله تعالى وأبديته، ومسألة حدوث العالم وإيجاده بعد أن لم يكن، ومسألة تسلسل الحوادث في الوجود ماضيًا ومستقبلًا، ومسألة أسبقية بعض المخلوقات على بعض في الخلق، مع بيان أهم الألفاظ والروايات الأخرى التي ورد بها الحديث، للوقوف على أثرها في فهم الحديث من ناحية عقديّة. الكلمات المفتاحية: القَدَم، البقاء، الحدوث، حديث، التسلسل، النوع.



المضامينُ العَقَدِيَّةُ في حديثِ النبي ﷺ: ((كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، ...))

أ.م.د. محمد محسن راضي

جامعة الأنبار / كلية العلوم الإسلامية

أ.م.د. عدي نعمان ثابت

الجامعة العراقية / كلية العلوم الإسلامية

المقدمة:

الحمد لله الذي كان ولا شيء غيره، الحمد لله الأول الذي ليس قبله شيء، الآخر الذي ليس بعده شيء، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الأنام، وعلى آله وأصحابه الكرام، ومن اهتدى بهديهم وسار على نهجهم إلى يوم الدين، أمّا بعد: فإنه لما كانت السنة النبوية الوحي الثاني بعد القرآن الكريم، كان حرياً بالباحثين أن يُولّوها العناية والاهتمام في التخصصات كافة، ومن هذا المنطلق وقع الاختيار في بحثنا هذا على دراسة حديث نبوي شريف، تحت عنوان: المضامين العقدية في حديث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، ...)). وتهدف الدراسة إلى معرفة المضامين العقدية في هذا الحديث الشريف، وتتجلى أهميتها بما ستناقشه من مسائل عقدية مهمة، وبيان أهم الآراء حولها، للوقوف على الرأي الذي تؤيده الأدلة العقلية والنقلية، وقد اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الاستنباطي المقارن، فبعد أن بيّنا المضمون العقدي الذي دلّ عليه الحديث الشريف إجمالاً، أتبعنا ذلك بدراسة مقارنة، عرضنا فيها أهم الأقوال وأبرز أدلتها.

وقد اقتضت هذه المنهجية تقسيم البحث إلى مقدمة وتمهيد وأربعة مضامين، أمّا المقدمة فعرّفنا فيها بموضوع الدراسة، وأهدافه وأهميته، والمنهجية المتبعة في الدراسة وتقسيماتها، وأمّا التمهيد فكان في: أهم روايات الحديث وألفاظه، وأمّا المضامين الأربعة فكانت كالآتي: الأول: أوّلية الله تعالى وأبديته، الثاني: حدوث العالم وإيجاده بعد أن لم يكن، الثالث: تسلسل الحوادث في الوجود، الرابع: أسبقية بعض المخلوقات على بعض في الخلق، ثمّ ختمنا الدراسة بخاتمة تضمنت أبرز النتائج.

الباحثان



تمهيد في أهم روايات الحديث وألفاظه

جاء الحديث - موضوع دراستنا - بروايات وألفاظ عدة، نذكر فيما يأتي أهم هذه الروايات والألفاظ:

أولاً: رواية الإمام أحمد في مسنده:

روى الإمام أحمد بإسناده عن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((اقْبَلُوا الْبُشْرَى يَا بَنِي تَمِيمٍ))، قَالَ: قَالُوا: قَدْ بَشَّرْتَنَا فَأَعْطِنَا، قَالَ: ((اقْبَلُوا الْبُشْرَى يَا أَهْلَ الْيَمَنِ))، قَالَ: قُلْنَا: قَدْ قَبَلْنَا، فَأَخْبَرْنَا عَنْ أَوَّلِ هَذَا الْأَمْرِ كَيْفَ كَانَ؟ قَالَ: ((كَانَ اللَّهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَكَتَبَ فِي اللَّوْحِ ذِكْرَ كُلِّ شَيْءٍ))، قَالَ: وَأَتَانِي آتٍ فَقَالَ: يَا عِمْرَانُ انْحَلَّتْ نَافَتُكَ مِنْ عَقَابِهَا. قَالَ: فَخَرَجْتُ فَإِذَا السَّرَابُ يَنْقَطِعُ بَيْنِي وَبَيْنَهَا، قَالَ: فَخَرَجْتُ فِي أَثَرِهَا فَلَا أَدْرِي مَا كَانَ بَعْدِي. (١)

ثانياً: رواية الإمام البخاري في صحيحه:

١- روى الإمام البخاري بإسناده عن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: جَاءَ نَفَرٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: ((يَا بَنِي تَمِيمٍ أَبْشِرُوا))، قَالُوا: بَشَّرْتَنَا فَأَعْطِنَا، فَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ، فَجَاءَهُ أَهْلُ الْيَمَنِ، فَقَالَ: ((يَا أَهْلَ الْيَمَنِ، اقْبَلُوا الْبُشْرَى إِذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيمٍ))، قَالُوا: قَبَلْنَا، فَأَخَذَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحَدِّثُ بَدَأَ الْخَلْقِ وَالْعَرْشِ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا عِمْرَانُ رَاحِلَتُكَ تَفَلَّتْ، لَيْتَنِي لَمْ أَقُمْ. (٢)

٢- روى الإمام البخاري بإسناده عن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَقَلْتُ نَاقَتِي بِالْبَابِ، فَأَتَاهُ نَاسٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ فَقَالَ: ((اقْبَلُوا الْبُشْرَى يَا بَنِي تَمِيمٍ))، قَالُوا: قَدْ بَشَّرْتَنَا فَأَعْطِنَا، مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَقَالَ: ((اقْبَلُوا الْبُشْرَى يَا أَهْلَ الْيَمَنِ، إِذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيمٍ))، قَالُوا: قَدْ قَبَلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالُوا: جِئْنَاكَ نَسْأَلُكَ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ؟ قَالَ: ((كَانَ اللَّهُ وَمَ يَكُنْ شَيْءٌ

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل، قال الأرنؤوط: "إسناده صحيح على شرط الشيخين"، ١٠٧/٣٣-١٠٨، رقم: (١٩٨٧٦).

(٢) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ...}، ١٠٥/٤، رقم: (٣١٩٠).



غَيْرُهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلِّ شَيْءٍ، وَخَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ))، فَنادَى مُنادٍ: ذَهَبَتْ نَافَتِكَ يَا ابْنَ الْحُصَيْنِ، فَانْطَلَقْتُ، فَإِذَا هِيَ يَقْطَعُ دُونَهَا السَّرَابُ، فَوَاللَّهِ لَوَدِدْتُ أَبِي كُنْتُ تَرَكْتُهَا. (١)

٣- روى الإمام البخاري بإسناده عن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: إِبْنِي عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ جَاءَهُ قَوْمٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، فَقَالَ: ((اقْبَلُوا الْبُشْرَى يَا بَنِي تَمِيمٍ))، قَالُوا: بَشَرْتَنَا فَأَعْطِنَا، فَدَخَلَ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَقَالَ: ((اقْبَلُوا الْبُشْرَى يَا أَهْلَ الْيَمَنِ، إِذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيمٍ))، قَالُوا: قَبِلْنَا، جِئْنَاكَ لِنَتَفَقَّهَ فِي الدِّينِ، وَلِنَسْأَلَكَ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الْأَمْرِ مَا كَانَ؟ قَالَ: ((كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلِّ شَيْءٍ))، ثُمَّ أَتَانِي رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا عِمْرَانُ أَدْرِكُ نَافَتِكَ فَقَدْ ذَهَبَتْ، فَانْطَلَقْتُ أَطْلُبُهَا، فَإِذَا السَّرَابُ يَنْقَطِعُ دُونَهَا، وَأَيْمُ اللَّهِ لَوَدِدْتُ أَنَّمَا قَدْ ذَهَبَتْ وَلَمْ أَقْم. (٢)

ثالثاً: روايات وألفاظ أخرى للحديث:

وجاء الحديث بروايات وألفاظ أخرى لا تكاد تخرج عمّا جاء في مسند الإمام أحمد وصحيح الإمام البخاري، فعند النسائي: ((كَانَ اللَّهُ وَلَا شَيْءٌ غَيْرُهُ))، (٣) وعند ابن حبان: ((كَانَ اللَّهُ وَلَيْسَ شَيْءٌ غَيْرُهُ))، ((كَانَ اللَّهُ وَلَا شَيْءٌ غَيْرُهُ))، (٤) وغيرها من الروايات والألفاظ التي لا تخرج عمّا سبق.

رابعاً: رواية الحديث بلفظ: (كان الله ولا شيء معه وهو الآن على ما عليه كان):

قال الحافظ ابن حجر (٢٠٢هـ: ٨٥٨هـ): "وقع في بعض الكتب في هذا الحديث: (كان الله ولا شيء معه، وهو الآن على ما عليه كان)، وهي زيادة ليست في شيء من كتب الحديث نبه على ذلك العلامة تقي الدين

(١) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ...}، ١٠٥/٤-١٠٦، رقم: (٣١٩١).

(٢) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب: {وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ}، ١٢٤/٩، رقم: (٧٤١٨).

(٣) سنن النسائي، كتاب التفسير، سورة هود، ١٠/١٢٦، رقم: (١١١٧٦).

(٤) صحيح ابن حبان، كتاب التاريخ، باب بدء الخلق، ٧/١٤، ١٠، رقم: (٦١٤٠، ٦١٤٢).



بن تيمية،^(١) وهو مُسَلَّم في قوله: (وهو الآن إلى آخره)، وأمَّا لفظ: (ولا شيء معه)، فرواية الباب بلفظ: ((ولا شيء غيره)) بمعناها^(٢).

والمقصود بقوله: "وهي زيادة ليست ...": (وهو الآن على ما عليه كان).

وأما قوله: (ولم يكن شيء معه) فإنَّ الحافظ ابن حجر قال: "وفي رواية غير البخاري: (ولم يكن شيء معه)، والقصة متحدة فاقترض ذلك أنَّ الرواية وقعت بالمعنى"^(٣)، وظاهر كلامه أنَّ هذا اللفظ ثابت، ولكن في غير البخاري، وكذلك وهم ابن تيمية فنسب هذا اللفظ: (ولم يكن شيء معه) إلى صحيح البخاري.^(٤) وبعد البحث والتحري لم نجد من روى الحديث بهذا اللفظ في شيء من كتب السنة، فالظاهر أنَّ هذا اللفظ: (ولم يكن شيء معه) تصرف من بعض العلماء في نقل حديث: ((كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ)) بالمعنى، والله أعلم.

بقي أن نذكر أنه على الرغم من تعدد روايات الحديث وألفاظه، فإنَّ ممَّا لاشكَّ فيه أنَّ القصة متحدة، وهذا يعني أنَّ اختلاف ألفاظ الحديث يرجع إلى أنَّ بعضها وقع بالمعنى، وحيث إنَّ الأصل عند تعدد الروايات الجمع بينها ما دام ممكنًا، ومنع الترجيح بينها إلا إذا وُجِدَ التعارض، فإنَّ الروايات هنا منسجمة مع بعضها ولا تعارض بينها، ومن ثمَّ فإنَّ الواجب حمل رواية البخاري التي في كتاب التوحيد: ((كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ))، على روايته في كتاب بدء الخلق: ((كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ))؛ لأنَّ العكس سيؤدي إلى إهمال المعنى الذي تضمنته رواية: ((كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ))، وهو نفي وجود شيء غير الله تعالى معه،^(٥) ولا سيما أنَّ رواية الإمام أحمد جاءت بلفظ: ((كَانَ اللَّهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ))، وهي تتضمن معنى الروايتين، إثبات الازليَّة ونفي وجود شيء معه سبحانه تعالى، والله أعلم.

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ٢٢٦/١٨، والأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، ٢٦١.

(٢) فتح الباري، ٢٨٩/٦، وينظر: عمدة القاري، ١٠٩/١٥.

(٣) فتح الباري، ٢٨٩/٦.

(٤) ووهم ابن تيمية؛ فنسب هذا اللفظ: (ولم يكن شيء معه) إلى صحيح البخاري. ينظر: الصفدية، ١٥/١، ٢٢٤/٢.

(٥) ينظر: فتح الباري، ٢٨٩/٦، ٤١٠/١٣، والسلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي، ١٧٠.

المضمون الأول: أولية الله تعالى وأبديته

تضمن قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث الشريف: ((كَانَ اللهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ))، ((كَانَ اللهُ وَمَ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ))، ((كَانَ اللهُ وَمَ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ))، دلالة صريحة على انفراد الله سبحانه في الوجود قبل مخلوقاته، فلم يكن شيء قبله سبحانه، ولا شيء غيره، وهذا يدل على أوليته جل جلاله، فهو سبحانه كان في الأزل منفرداً متوحداً، وهو الموجود الذي ليس لوجوده ابتداء، والموجود الذي لم يزل؛ لذلك وُصف سبحانه بالقديم، بمعنى أنه سابق للموجودات كلها، ومن ثم لم يجوز يكون لوجوده ابتداء؛ لأنه لو كان لوجوده ابتداء لاقتضى ذلك أن يكون ثمّة غيره أوجده، ولوجب أن يكون غيره موجوداً قبله، ومن ثم لا يصح أن يكون هو سابقاً للموجودات، فبان أن وصفه سبحانه بأنه سابق للموجودات يقتضي ألا يكون لوجوده ابتداء.^(١)

وقد دلت البراهين العقلية ونصوص الوحي القطعية على هذا المضمون، ولم يخالف فيه إلا من ختم الله على قلبه من الملاحدة الجاحدين لوجوده، وفيما يأتي جملة مختارة من تلك الأدلة:

أولاً: الأدلة العقلية على أولية الله تعالى وأبديته:

١- دلالة لزوم العقلي^(٢): فقد ثبت بالاتفاق أن ثمّة محدث للعالم وهذا المحدث هو الله الواحد القديم وهذا التقرير معلوم بطريق اللزوم العقلي، إذ الواجب وجوده^(٣) لا يكون إلا قديماً، أي: لا ابتداء لوجوده؛ لأنه لو كان مسبوفاً بالعدم لكان وجوده من غير ضرورة، وافتقر هو أيضاً إلى محدث وافتقر محدثه إلى محدث

(١) ينظر: الأسماء والصفات للبيهقي، ٣٧/١، وفتح الباري، ٢٨٩/٦، ٤١٠/١٣.

(٢) واللزوم العقلي: ما لا يمكن للعقل تصور خلاف اللازم كالبياض للأبيض، ما دام أبيض، ومثل: لزوم الجدار للسقف، إذ لا يتصور عقلاً وجود سقف من دون جدار. ينظر: التعريفات، ٢٢٩.

(٣) الواجب لغة: الوجوب لغة: مَنْ وَجِبَ الشَّيْءُ يَجِبُ وَجُوباً، فَهُوَ وَاجِبٌ، إِذَا لَزِمَ، وَتَبَت. ينظر: لسان العرب، مادة (وجب)، ٧٩٣/١-٧٩٤، أما في اصطلاح المتكلمين، فقد ذكر الرازي بأنه يُفسر بأمور ثلاثة: "أحدها: أنه الذي يستحق الوجود من ذاته. وثانيها: أنه الذي لا يقبل العدم، أو أنه الذي لا يصح عليه العدم. وثالثها: أنه الذي لا يتوقف وجوده على سبب منفصل". المطالب العالية، ٢٨١/١. وينظر: أفكار الأفكار، ٢٢٧/١. التعريفات، ٢٤٩.



وتسلسل ذلك إلى ما لا نهاية، وما تسلسل لم يتحصل، أو ينتهي إلى مُحدثٍ قديم هو الأول، وذلك هو المطلوب،^(١) فثبتت بذلك أوَّلِيَّةُ الواجب.

٢- دلالة وصف القدم: فإنَّ وصف الله جلَّ ثناؤه بالقديم دليل على أسبقيته على الموجودات كلها، وذلك أنَّ سبب وجود العالم قديمٌ، فإنَّه لو كان حادثاً لافتقر إلى سبب آخر، وكذلك السبب الآخر، ويتسلسل إمَّا إلى غير نهاية وهو محال، وإمَّا أن ينتهي إلى قديم لا محالة، وهو الذي نطلبه ونسميه صانع العالم، ولا بُدَّ من الاعتراف به بالضرورة، ولا نعني بقولنا قديم إلا أنَّ وجوده غير مسبوق بعدم، فليس تحت لفظ القديم إلا إثبات موجود ونفي عدم سابق.^(٢)

٣- دلالة الوجوب والامكان: بيَّن الرازي هذا البرهان في تفسيره بكلام طويل وفيما يأتي حاصله باختصار: إنَّ كل ما عدا الواجب ممكن، وكل ممكن مُحدث، فكل ما عدا الواجب فهو مُحدث، وذلك الواجب أول لكل ما عداه.

وبيان ذلك أنَّ ما عدا الواجب ممكن؛ لأنَّه لو وجد شيئان واجبان لذاتهما، لا اشتراكا في الوجود الذاتي وتباينا بالتعين، وما به المشاركة غير ما به الممايزة، فيكون كل واحد منهما مركباً، ثمَّ كل واحد من جزأيه إن كان واجباً فقد اشترك الجزآن في الوجود وتباينا بالخصوصية، فيكون كل واحد من ذينك الجزأين أيضاً مركباً ولزم التسلسل، وإن لم يكونا واجبين أو لم يكن أحدهما واجباً، كان الكل المتقوم به أولى بأن لا يكون واجباً، فثبت أنَّ كل ما عدا الواجب ممكن، وكل ممكن مُحدث؛ لأنَّ كل ممكن مفتقر إلى المؤثر، وذلك الافتقار إمَّا حال الوجود أو حال العدم، فإذا كان حال الوجود، فإنَّما حال البقاء وهو محال؛ لأنَّه يقتضي إيجاد الموجود وتحصيل الحاصل وهو محال، فإنَّ تلك الحاجة إمَّا حال الحدوث أو حال العدم، وعلى التقديرين فيلزم أن يكون كل ممكن مُحدثاً، فثبت أنَّ كل ما عدا ذلك الواجب فهو مُحدث محتاج إلى ذلك الواجب، فإذا ذلك الواجب يكون قبل كل ما عداه، فأما كيفية ذلك التقدم فليس عند العقل منها خير؛ لأنَّ كل ما يخطر ببال العقل فإنَّه لا بُدَّ وأن يقترن به حال من الزمان، وقد دلَّ الدليل على أنَّ كل ذلك محال، فإذا كونه تعالى أولاً معلوم على سبيل الإجمال، فأما على سبيل التفصيل والإحاطة بحقيقة تلك الأوَّلِيَّة، فليس عند عقول الخلق منه أثر.^(٣)

(١) ينظر: قواعد العقائد، ١٥٦-١٥٧، ومعالم أصول الدين، ٤٥.

(٢) ينظر: الاقتصاد في الاعتقاد، ٣٠، والمسامرة، ١٧-١٨.

(٣) ينظر: تفسير الرازي، ٤٤٥/٢٩-٤٤٦.



٤- دلالة ثبوت قدمه جلّ وعزّ على لزوم أبعديته: وذلك أنّ من وجب له القدم استحبال عليه العدم، فإنّه تعالى مع كونه أزلياً فهو أبدي ليس لوجوده آخر، وبرهانه أنّه لو جاز انعدامه لكان لا يخلو إمّا أن ينعدم بنفسه أو بمعدم يضاذه، ولو جاز أن ينعدم شيء يتصور دوامه بنفسه لجاز أن يوجد شيء يتصور عدمه بنفسه فكما يحتاج طريان الوجود إلى سبب فكذلك يحتاج طريان العدم إلى سبب، وباطل أن ينعدم بمعدم يضاذه؛ لأنّ ذلك المعدم لو كان قديماً لما تصوّر لوجوده معه وقد ثبت وجوده وقدمه تعالى فكيف كان وجوده في القدم ومعها ضده، فإن كان الضد المعدم حادثاً كان محالاً إذ ليس الحادث في مصادته للقديم، حتى يقطع وجوده بأولى من القديم في مصادته للحادث حتى يدفع وجوده، بل الدفع أهون من القطع والقديم أقوى وأولى من الحادث.^(١) ثانياً: الأدلة النقلية:

دلّ قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٢)، على أوّلية الله تعالى وأبعديته، وقد فسّر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معنى هذه الآية الكريمة، بقوله في بعض دعائه: ((اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ، وَرَبَّ الْأَرْضِ، وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، فَالِقَ الْحَبِّ وَالنَّوَى، مُنْزِلَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ ذِي شَرٍّ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ، أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ، اقْضِ عَنِّي الدَّيْنَ، وَأَعِنِّي مِنَ الْفَقْرِ)).^(٣) وقد ذهب أكثر المفسرين في تفسير هذه الآية المباركة بأنّه سبحانه أولٌ لأنّه قبل كل شيء، وآخر لأنّه بعد كل شيء،^(٤) فهو جلّ جلاله الأول الذي ليس لوجوده بداية مفتتحة، والآخر الدائم الذي ليس له نهاية منقضية.^(٥)

(١) ينظر: قواعد العقائد، ١٥٧-١٥٨، وشرح المقاصد، ١/١٣١، والمسامرة، ١٩.

(٢) سورة الحديد الآية: ٣.

(٣) مسند الإمام أحمد، قال الأرنؤوط: "إسناده صحيح على شرط مسلم"، ١٤/٥٢٠، رقم: (٨٩٦٠)، وصحيح مسلم،

٤/٢٠٨، رقم: (٢٧١٣).

(٤) ينظر: تفسير الثعلبي، ٩/٢٢٧، وتفسير البغوي، ٨/٢٩، وتفسير الرازي، ٢٩/٤٤٨، وتفسير الخازن، ٤/٢٤٥-٢٤٦.

(٥) ينظر: البحر المحيط في التفسير، ١٠/١٠٠.



قال الجنيد البغدادي (ت ٢٩٨هـ): "نفي القدم عن كل أول بأوليته، ونفي البقاء عن كل آخر بأخريته، واضطر الخلق إلى الإقرار بربوبيته لظاهرته، وحجّب الإدراك عن إدراك كنهه وكيفيته^(١) بباطنيته".^(٢)

قال أبو بكر الوراق: "هو الأول بالأزلية، والآخر بالأبدية، وهو الأول بالوجود، إذ كل موجود فبعده وبه".^(٣) فهو سبحانه الأول والسابق على جميع الموجودات، إذ هو مُوجِدُهَا ومُحَدِّثُهَا ابتداء فهو موجود قبل كل شيء وجوداً لا حدّاً ولا وقت لبدايته، وهو سبحانه الآخر، أي: الباقي بعد هلاك وفناء جميع الموجودات.^(٤)

وقد قرر علماء الأمة أولية الله تعالى وقدمه وانفراده بذلك، وشددوا على المخالف فيه، ونقلوا الإجماع على كفره، فقال القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ): "كل مقالة صرحت بنفي الربوبية، أو الوجدانية، ...، أو أنّ معه في الأزل شيئاً قديماً غيره، أو أنّ تمّ صانعاً للعالم سواه، أو مدبراً غيره، فذلك كله كفر بإجماع المسلمين".^(٥)

فبث بالدليل العقلي والنقلي أولية الله سبحانه تعالى وقدمه وأزليته، وكذلك أخريته وأبديته، منفرداً بذلك لا يشاركه فيه غيره سبحانه.



(١) قال أبو سليمان الخطابي (ت ٣٨٨هـ): "الذي يجب علينا وعلى كل مسلم أن يعلمه: أن ربنا ليس بذي صورة ولا هيئة، فإن الصورة تقتضي الكيفية وهي عن الله وعن صفاته منفية". الأسماء والصفات للبيهقي، ٧٠/٢.

وقال الباقلاني (ت ٤٠٣هـ): "فإن قال قائل: وكيف هو؟ قيل له: إن أردت بالكيفية التركيب والصورة والجنسية فلا صورة له ولا جنس فنخبرك عنه، وإن أردت بقولك كيف هو، أي: على أي صفة هو فهو حي عالم قادر سميع بصير، وإن أردت بقولك كيف هو، أي: كيف صنعه إلى خلقه فصنعه إليهم العدل والإحسان". تمهيد الأوائل، ٣٠٠.

(٢) دفع شبهة من شبهة وتمرد، ٦٠.

(٣) المحرر الوجيز، ١٥٧/٥.

(٤) ينظر: التفسير الوسيط للقرآن الكريم، ١٩٨/١٤.

(٥) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، ٢٨٢/٢-٢٨٣.



المضمون الثاني: حدوث العالم وإيجاده بعد أن لم يكن

ومن المسائل التي تضمَّنها الحديث الشريف: مسألة حدوث العالم وتكوينه وإيجاده بعد أن لم يكن، فقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((كَانَ اللهُ وَمَ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ))، ((كَانَ اللهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ))، يدلُّ على حدوث العالم وأَنَّهُ وُجِدَ بعد أن لم يكن، وأنَّ وجود كل ما سوى الله تعالى إمَّا كان بعد العدم. قال البيهقي (ت ٥٨٤ هـ): "وقوله: ((كَانَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ وَمَ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ))، يدلُّ على أَنَّهُ لم يكن شيء غيره لا الماء ولا العرش ولا غيرهما، فجميع ذلك غير الله تعالى، وقوله: ((كَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ))، يعني: ثُمَّ خَلَقَ الْمَاءَ وَخَلَقَ الْعَرْشَ عَلَى الْمَاءِ".^(١)

وقال ابن عساکر (ت ٥٧١ هـ): "كلمة شيء في الحديث الشريف: ((كَانَ اللهُ وَمَ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ)) يدلُّ على أَنَّهُ لم يكن شيء غيره لا الماء ولا العرش، ولا غيرهما فجميع ذلك غير الله تعالى، وقوله: ((كَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ))، يعني: ثُمَّ خَلَقَ الْمَاءَ وَخَلَقَ الْعَرْشَ عَلَى الْمَاءِ".^(٢) أولاً: موقف الفلاسفة من حدوث العالم:

قبل بيان الأدلة من المنقول والمعقول على حدوث العالم، لا بُدَّ من بيان موقف الفلاسفة من هذه المسألة، إذ المشهور عن أرسطو وغيره من فلاسفة اليونان قولهم بقدوم العالم، ووافقهم في ذلك الفلاسفة المسلمون كالفارابي (ت ٢٦٠ هـ) وابن سينا (ت ٤٢٧ هـ) وغيرهما، وذهبوا إلى أنَّ له أصلاً يُطلقون عليه: (الهيولى)^(٣)

(١) الأسماء والصفات للبيهقي، ٢/٢٣٥، وينظر: الاعتقاد للبيهقي، ٩١.

(٢) تبين كذب المفتري، ٦٧.

(٣) قال الجرجاني: "الهيولى: لفظ يوناني بمعنى: الأصل، والمادة، وفي الاصطلاح: هي جوهر في الجسم قابل لما يعرض لذلك الجسم من الاتصال والانفصال محل للصورتين: الجسمية، والنوعية". التعريفات، ٢٥٧.

وقال الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ): "كل جسم يعمل منه الصانع وفيه صنعة، كالخشب للنجارين، والحديد للحدادين ونحو ذلك فذلك الجسم هو الهيولى، كذلك الشيء المصنوع". وقال أيضاً: "الهيولى: هو جوهر بسيط لا يتم وجوده بالفعل دون وجود ما حل فيه،



صدر عنه،^(١) وعللوا ذلك بجملة تعليقات منها: إن من لوازم الله تعالى الفيض، أي: من لوازم ذاته تعالى فيض الوجود، واللازم لا ينفك عن الملزوم، فالعالم لا ينفك عن الله تعالى.^(٢)

والفلاسفة المسلمون الذين قالوا بقدم العالم بنوا مقالتهم على أن الله تعالى فعّال دائماً، فهو كامل مفيد للخير، فلا يمكن أبداً أن ينفك وجوده عن وجود العالم، فلازم أن يكون معه؛ لأنّ اللازم والملزوم متلازمان لا ينفكان عن بعضهما البعض، والحكم بحدوث العالم يقتضي انفكاك العالم عن الله تعالى، وهو ما يقتضي عندهم حقوق النقص بالله تعالى، وانتفاء كونه مفيداً قبل خلق العالم،^(٣) إلا أنّهم أرادوا بقدم العالم قدمه الزماني لا الذاتي.^(٤)

ثانياً: ردّ العلماء على دعوى الفلاسفة قدم العالم:

ردّ علماء الإسلام على دعوى الفلاسفة قدم العالم، وأثبتوا بالدليل من المعقول والمنقول أنّ العالم حادث ووجد بعد أن لم يكن، فليس بقديم.

... وهو في اصطلاحهم: موجود بلا كمية ولا كيفية ولم يقترن به شيء من سمات الحدوث، ثمّ حلت به الصفة واعتضت به الأعراس فحدث منه العالم". الكليات، ٩٥١، ٩٥٥.
(١) ينظر: تهافت الفلاسفة، ٨٨-٨٩. الملل والنحل، ١٥٨-١٥٩، ومصارعة الفلاسفة، ٩٨، وتاريخ الفلسفة اليونانية، ١٨٦-١٨٧. الفيلسوف المفترى عليه ابن رشد، ١٢٩-١٣٠.
(٢) ينظر: الفيلسوف المفترى عليه، للدكتور محمود قاسم، ١٣١.
(٣) ينظر: آراء اهل المدينة الفاضلة، ٥٥-٥٦.
(٤) قال الجرجاني: "القدم الذاتي: هو كون الشيء غير محتاج إلى الغير، القدم الزماني: هو كون الشيء غير مسبوق بالعدم". التعريفات، ١٧٣.

وقال الصاوي: "القدم عند الفلاسفة قسمان: قدم بالذات وهو الاستغناء عن المؤثر، وهذا لا يكون إلا الله، وقدم زماني، وهو عدم المسبوقية بالعدم كان هناك استناد لمؤثر أم لا، فالثاني أعم من الأول، فالمولى عندهم قديم بالذات أو الزمن والأفلاك والعناصر وأنواع الحيوانات والنباتات والمعادن قديمة بالزمان لا بالذات، وإنما كانت هذه عندهم غير مسبوقة بالعدم؛ لأنّ ذات الواجب أثرت فيها بالعلة فلا أول لها". بلغة السالك لأقرب المسالك، ٤/٤٣٤.
وقال التهانوي: "اعلم أنّ القدم الذاتي والزماني من مخترعات الفلاسفة المتفرعة على كونه تعالى موجِباً بالذات، وأمّا عند المتكلمين فالقديم مطلقاً مفسّر بما لا يكون مسبوقاً بالعدم". كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ١٣٠٦/٢.



أ- أدلة حدوث العالم من المعقول:

المصرح به في كلام المحققين من المتكلمين أن العالم ممكن الوجود أزلاً وأبداً، إذ مجامعة الإمكان لا تستلزم إمكان المجامعة كالحادث، فإنَّ إمكان وجوده مجامع للأزل ولكن وجوده لا يمكن أن يُجامع الأزل، كما قرره الجرجاني^(١).

وقد وضَّح حسن العطار (ت ١٢٥٠هـ) تقرير الجرجاني: بأنَّ المشهور عند المتكلمين أنَّ أزلية الإمكان غير إمكان الأزلية وغير مستلزمة لها؛ ذلك لأنَّنا إذا قلنا: إمكانه أزلي - أي: ثابت أزلاً - كان الأزل ظرفاً للإمكان فيلزم أنَّ ذلك الشيء متصف بالإمكان اتصافاً مستمراً غير مسبوق بعدم الاتصاف، وهذا هو الذي يقتضي لزوم الإمكان ماهية الممكن، وإذا قلنا: أزليته ممكنة، كان الأزل ظرفاً لوجوده، على معنى أنَّ وجوده المستمر الذي لا يكون مسبوqاً بعدم ممكن، ومن المعلوم أنَّ الأول لا يستلزم الثاني، لجواز أن يكون وجود الشيء في الجملة ممكناً إمكاناً مستمراً ولا يكون وجوده على وجه الاستمرار ممكناً أصلاً، بل ممتنعاً، ولا يلزم من هذا أن يكون ذلك الشيء من قبيل الممتنعات دون الممكنات، إذ الممتنع هو الذي لا يقبل الوجود بوجه من الوجوه^(٢).

قال التفتازاني (ت ٧٩٢هـ) في شرح المقاصد: "فإن قيل: الحادث ممتنع في الأزل؛ لأنَّ الأزلية تنافي الحدوث، ثمَّ ينقلب ممكناً فيما لا يزال، ثمَّ أجابه عنه بقوله: "أجيب: بأنَّ قولكم: في الأزل إن كان قيماً للحادث فلا نسلم أن يصير ممكناً فيما لا يزال، بل الحادث في الأزل ممتنع أزلاً وأبداً، وإن كان قيماً للممتنع فلا نسلم أن الحادث ممتنع في الأزل، بل هو ممكن أزلاً وأبداً، فأزلية الإمكان ثابتة للحادث وإمكان الأزلية منتفٍ عنه دائماً ولا انقلاب أصلاً"^(٣).

وجاء في المواقف وشرحه: "الإمكان لازم للماهية الممكنة لا يجوز انفكاكها عنه أصلاً وإلا جاز خلو الماهية عنه فينقلب الممكن ممتنعاً وواجباً إن كان خلوها عنه بزواله عنها أو بالعكس، أي: ينقلب الممتنع أو الواجب ممكناً إن كان خلوها عنه بحدوثه لها بعد ما لم يكن، وأنه أي: جواز خلوها عنه على أحد الوجهين

(١) ينظر: حاشية الجرجاني على شرح حكمة العين لميرك البخاري، ٢١١-٢١٢.

(٢) ينظر: رسالة في إثبات حدوث العالم، ٤٦-٤٧.

(٣) شرح المقاصد، ١/١١٨.



ينفي الإمكان عن الضروريات فيرتفع الوثوق عن حكم العقل بوجوب الواجبات واستحالة المستحيلات وجواز الجائزات لجواز انقلاب بعضها إلى بعض حينئذ، وذلك سفسطة ظاهرة البطلان؛ لأنَّ الوجوب والامتناع والإمكان المستندة إلى ذوات الأشياء في أنفسها لا يتصور انفكاكها عنها، وإلا لم تكن تلك الذوات لانتفاء مقتضياتها من حيث هي هي".^(١)

وقال الرازي: "إمكان وجود العالم ليس له أول، وإلا فقد كان قبل ذلك محالاً لذاته، ثمَّ انقلب ممكنَّ الذاته لكن ذلك باطل؛ لأنَّ الإمكان للممكن ضروري فيكون العالم قبل ذلك الوقت ممتنع الاتصاف بالإمكان لذاته ثمَّ صار واجب الاتصاف به لذاته.

وإذا جوزتم ذلك فجوزوا أنَّه كان ممتنع الاتصاف بالوجود لذاته، ثمَّ صار واجب الاتصاف به لذاته، ويلزمكم نفي الصانع وهو محال؛ ولأنَّه لو جاز أن ينقلب الممتنع لذاته ممكناً لذاته لجاز ذلك في شريك الإله وفي الجمع بين الضدين، وهو يرفع الإمكان عن القضايا العقلية، وإذا ثبت أنَّه لا أول لإمكان وجود العالم، كان القول بأنَّه ممتنع الوجود في الأزل منافياً له، فكان باطلاً".^(٢)

وفي سياق رده على دعوى الفلاسفة بقدم العالم، ذكر الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) أنَّ القول بقدم العالم محال؛ لأنَّ الفعل يستحيل أن يكون قديماً؛ إذ معنى كونه فعلاً أنَّه لم يكن ثمَّ كان، فإن كان موجوداً مع الله أبداً فكيف يكون فعلاً؟! بل يلزم من ذلك دورات لا نهاية لها، وهو محال من وجوه، ثمَّ إنَّهم مع اقتحام هذا الإشكال لم يتخلصوا من أصل السؤال وهو أن الإرادة لم تعلق بالحدوث في وقت مخصوص لا قبله ولا بعده، مع تساوي نسب الأوقات إلى الإرادة، فإنَّهم إن تخلصوا عن خصوص الوقت لم يتخلصوا عن خصوص الصفات، إذ العالم مخصوص بمقدار مخصوص ووضع مخصوص، وكانت نقايبها ممكنة في العقل، والذات القديمة لا تناسب بعض الممكنات دون بعض، ومن أعظم ما يلزمهم فيه، ولا عذر لهم عنه أمران أوردناهما في كتاب ثقافت الفلاسفة ولا محيص لهم عنهما البتة:

أحدهما: أنَّ حركات الأفلاك بعضها مشرقية، أي من المشرق إلى المغرب، وبعضها مغربية، أي من مغرب الشمس إلى المشرق، وكان عكس ذلك في الإمكان مساوياً له، إذ الجهات في الحركات متساوية،

(١) شرح المواقف، ١/٣٥٩-٣٦٠.

(٢) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، ٢٨٩-٢٩٠.



فكيف لزم من الذات القديمة أو من دورات الأفلاك وهي قديمة عندهم أن تتعين جهة عن جهة تقابلها وتساويها من كل وجه؟ وهذا لا جواب عنه.

الثاني: أن الفلك الأقصى الذي هو الفلك التاسع عندهم اُحرك لجميع السماوات بطريق القهر في اليوم والليلة مرة واحدة يتحرك على قطبين شمالي وجنوبي، والقطب عبارة عن النقطتين المتقابلتين على الكرة الثابتتين عند حركة الكرة على نفسها، والمنطقة عبارة عن دائرة عظيمة على وسط الكرة بعدها من النقطتين واحد.

فنعول: جرم الفلك الأقصى متشابه، وما من نقطة إلا ويتصور أن تكون قطباً فما الذي أوجب تعيين نقطتين من بين سائر النقط التي لا نهاية لها عندهم، فلا بُدَّ من وصف زائد على الذات من شأنه تخصيص الشيء عن مثله وليس ذلك إلا الإرادة.^(١)

ب- أدلة حدوث العالم من المنقول:

١- من القرآن الكريم.

دلت الآيات القرآنية على أن الله تعالى هو الخالق لكل شيء، وأنه سبحانه هو المبدع، ومن ذلك قول تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾،^(٢) وقوله جلَّ وعزَّ: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾،^(٣) وقوله سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَىٰ الْمَاءِ﴾،^(٤) وقال جلَّ ذكره: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾.^(٥)

(١) ينظر: الاقتصاد في الاعتقاد، ٦٣-٦٤.

(٢) سورة الزمر، الآية: ٦٢.

(٣) سورة النحل، الآية: ٣.

(٤) سورة هود، من الآية: ٧.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١١٧.



ووجه الدلالة في هذه الآيات الكريمة، أنّ الخالق هو المُخْرِجُ للشيء من العدم إلى الوجود بلا احتذاء ولا اقتداء، وبلا آلة ولا مادة، فالله تبارك وتعالى هو الذي ابتدع السموات والأرض من غير أصل ولا مثال، وخصَّ السموات والأرض بالإبداع؛ لأنَّهما أعظم ما يُشاهد من المخلوقات.^(١)

قال الإمام الماتريدي: "البديع والمبدع واحد: وهو الذي لم يسبقه أحدٌ في إنشاءٍ مثله؛ ولذلك سُمِّيَ صاحب الهوى: مبتدعاً؛ لِمَا لم يسبقه في مثل فعله أحد"،^(٢) وقال القرطبي: "أبدعت الشيء لا عن مثال، فالله - تبارك وتعالى - بديع السموات والأرض أي: منشئهما وموجدهما ومخترعهما على غير حد ولا مثال، وكل من أنشأ ما لم يسبق إليه قيل له: مُبْدِع".^(٣)

وقد استقر في الفطر أنّ كون الشيء المفعول مخلوقاً يقتضى أنّه كان بعد أن لم يكن، ولهذا كان ما أخبر به الله تعالى في القرآن الكريم من خلق السماوات والأرض، ممّا يفهمه الخلاق جميعاً على أنّ حدوثهما كان بعد أن لم تكونا، وأمّا تقدير أنّهما لم يزالا معه مع أنّهما مخلوقين له، فهذا ممّا تنكره الفطرة السليمة.^(٤)

ثمَّ إنّ هذه الآيات ونحوها كما دلّت على خَلْقِ السموات والأرض فقد تضمّنت أيضاً إبطال دعوى الملاحدة بإنكار الخالق، وإبطال دعواهم قدم العالم وأنّه لم يزل وأنّه لم يُخلق بقدره الله تعالى ومشيتته، وكذلك أبطلت قول الفلاسفة ممّن أثبت وجود الخالق ولكنهم جعلوا العالم قديماً لازماً لذات الله تعالى أزلاً وأبداً، كما هو قول ابن سينا والنصير الطوسي.^(٥)

أمّا ما يتعلق بأصل تكوين هذه المكونات فيكفيها فيه جواب ابن عباس رضي الله عنهما عندما سأله رجل: مِمَّ خُلِقَ الخلق؟ قال: من الماء والنور والظلمة والريح والتراب، قال الرجل: مِمَّ خُلِقَ هؤلاء؟ فتلا عبد الله بن عباس: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ﴾^(٦)، فأخبر أنّ الماء والنور والظلمة

(١) ينظر: تفسير السمرقندي، ١/١٥٣، والتفسير الوسيط، ١/١٩٦، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز، ١٣٦.

(٢) تفسير الماتريدي، ١/٥٤٨.

(٣) تفسير القرطبي، ٢/٨٦.

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى، ١٨/٢٢٦.

(٥) ينظر: اجتماع الجيوش الإسلامية، ٨٨.

(٦) سورة الجاثية، الآية: ١٣.



والريح والتراب ممَّا في السماوات وما في الأرض، وقد أخبر الله عز وجل أن مصدر الجميع منه، أي من خلقه وإبداعه واختراعه، فهو خالق كل شيء، خلق الماء أولاً، أو الماء وما شاء من خلقه لا عن أصل ولا على مثال سبق، ثم جعله أصلاً لما خلق بعده، فهو المبدع وهو الباري لا إله غيره، ولا خالق سواه.^(١)

فكل ما سوى الله تعالى من إنس وجن، وشيطان وملك، وسماء وأرض، وحيوان ونبات، وجوهر وعرض، ومدرك ومحسوس، حادث اخترعه الله بقدرته بعد العدم اختراعاً وإنشاء بعد أن لم يكن شيئاً؛ إذ كان الله في الأزل موجوداً وحده، ولم يكن معه غيره، فأحدث الخلق إظهاراً لقدرته، وتحقيقاً لما سبق من إرادته، لا لافتقاره إليه ولا حاجته، وأنه متفضل بالخلق والاختراع والتكليف لا عن وجوب، ومتطول بالإنعام والإصلاح لا عن لزوم، فله الفضل والإحسان والنعمة والامتنان.^(٢)

٢- السنة النبوية:

إضافة إلى ما دلَّ عليه حديث: ((كَانَ اللَّهُ وَمَ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ)) من حدوث العالم وأنه وجد بعد أن لم يكن، إذ سبق أن ال(شَيْءُ) تعني كل ما سوى الله تعالى، وكذلك ما تضمنته بعض الألفاظ الدالة على حدوث العالم، كقوله: ((فَأَخَذَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحَدِّثُ بَدَأَ الْخَلْقِ وَالْعَرْشِ))، ((جَنَّاتِكَ لِنَتَّقَهُ فِي الدِّينِ، وَلِنَسْأَلَكَ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الْأَمْرِ مَا كَانَ؟)) فكل ذلك صريح بأنَّ لِلْخَلْقِ بداية، وهذا يقتضي حدوثه بعد أن لم يكن.

٣- الإجماع:

قال الحافظ ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ): "قد وقع في هذا المكان من يدعي الحدق في المعقولات، ويميل إلى الفلسفة فظن أن المخالفة في حدوث العالم من قبيل مخالفة الإجماع، وأخذ من قول من قال: إنَّه لا يكفر مخالف الإجماع: أن لا يكفر هذا المخالف في هذه المسألة، وهذا كلام ساقط بالمرّة، إمَّا عن عمى في البصيرة، أو تعام؛ لأنَّ حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الإجماع والتواتر بالنقل عن صاحب الشريعة، فيكفر المخالف بسبب مخالفته النقل المتواتر لا بسبب مخالفته الإجماع".^(٣)

(١) ينظر: الاعتقاد للبيهقي، ٩٢-٩٣.

(٢) ينظر: الأربعين في أصول الدين للغزالي، ١٣-١٤.

(٣) أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ٢/٢٣٣، وينظر: المسامرة، ٣١٣.



ونقل القاضي عضد الدين الإيجي (ت ٧٥٦هـ) في مواقفه إجماع أهل السنة على حدوث العالم، فقال: "وقد أجمعوا على حدوث العالم، ووجود البارئ تعالى، وأنه لا خالق سواه، وأنه قديم متصف بالعلم والقدرة وسائر صفات الجلال، لا شبيه له ولا ضد ولا ند ولا يحل في شيء ولا يقوم بذاته حادث".^(١)

وقد قرر علماء عدة حدوث العالم وشددوا على المخالف فيه، فقال القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ): "كل مقالة صرحت بنفي الربوبية، أو الوحدانية، أو عبادة أحد غير الله، أو مع الله فهو كفر، ... أو ادعى له ولداً، أو صاحبة، أو والدته، أو أنه متولد عن شيء، أو كائن منه، أو أن معه في الأزل شيئاً قديماً غيره، أو أن صانعاً للعالم سواه، أو مدبراً غيره، فذلك كله كفر بإجماع المسلمين، ... وكذلك نقطع على كفر من قال بقدم العالم، أو بقائه، أو شك في ذلك على مذهب بعض الفلاسفة والدهرية".^(٢)

نقل النووي (ت ٦٧٦هـ) عن المتولي الشافعي (ت ٤٧٨هـ) قوله: "من اعتقد قدم العالم، أو حدوث الصانع، ... كان كافراً".^(٣)

ويقول ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٧هـ): "ومنها القول الذي هو كفر سواء صدر عن اعتقاد، أو عناد، أو استهزاء، فمن ذلك اعتقاد قدم العالم، أو حدوث الصانع".^(٤)

وقال ملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ): "فمن واظب طول عمره على الطاعات والعبادات مع اعتقاد قدم العالم لا يكون من أهل القبلة".^(٥)

وقال منصور البهوتي (ت ١٠٥١هـ): "أو اعتقد قدم العالم، وهو ما سوى الله، أو اعتقد حدوث الصانع جلّ وعلا فهو كافر لتكذيبه للكتاب والسنة وإجماع الأمة".^(٦)

(١) المواقف في علم الكلام، ٤٣٠.

(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، ٢٨٢/٢-٢٨٣، وينظر: بلغة السالك لأقرب المسالك، ٤٣١/٤، ٤٣٤، ومنح الجليل شرح مختصر خليل، ٢٠٨/٩.

(٣) روضة الطالبين وعمدة المفتين، ٦٤/١٠، وينظر: مغني المحتاج، ٤٢٨/٥.

(٤) الإعلام بقواطع الإسلام، ٧٩.

(٥) منح الروض الأزهر، ٤٢٩.

(٦) ينظر: كشف القناع عن متن الإقناع، ٢٣١/١٤.



فالقول يقدم العالم تكذيب لما جاءت به الرسل عليهم السلام، ونزل به الوحي، كما إنه يناقض العقول الصريحة والفطر السليمة.

المضمون الثالث: تسلسل الحوادث في الوجود

ومن المسائل المهمة التي تضمّنها الحديث الشريف مسألة وثيقة الصلة بالمضمون الثاني ومتفرعة عنه، ألا وهي مسألة تسلسل وجود الحوادث في الماضي والمستقبل، فقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ))، وقوله: ((كَانَ اللهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ))، كما دلّ على أنه سبحانه وتعالى كان ولا شيء غيره وأنّ العالم وُجِدَ بعد أن لم يكن، فإنّه دلّ على نفي تسلسل الحوادث في الماضي، وأنّ وجود كل شيء سوى الله تعالى إنّما كان بعد العدم.

قال تقي الدين السبكي (ت ٧٥٦هـ): "والشيء يشمل الجسم والفعل والنوع والآحاد".^(١)
وأشار الحافظ ابن حجر إلى أنّ في تبويب البخاري: (باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾)^(٢)، ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾^(٣)، وذكره لهذه الآية الثانية عقب الأولى، لطيفة تضمّنت الرد على من توهم من قوله في الحديث: ((كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ))، أنّ العرش لم يزل مع الله تعالى، وهو مذهب باطل، وكذا من زعم من الفلاسفة أنّ العرش هو الخالق الصانع.^(٤)
وقال أيضاً: "رواية أبي معاوية: ((كَانَ اللهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ))، وهو بمعنى: كان الله ولا شيء معه، وهي أصح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها من رواية الباب^(٥)".^(٦)

(١) السيف الصقيل، ٧٦.

(٢) سورة هود، من الآية: ٧.

(٣) سورة التوبة، من الآية: ١٢٩.

(٤) ينظر: فتح الباري ١٣/٤٠٥.

(٥) أي: ((كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ)).

(٦) ينظر: فتح الباري ١٣/٤١٠.



وقد وقع الاختلاف في مسألة تسلسل وجود الحوادث في الماضي والمستقبل، وكثر حولها الجدل: هل الحوادث مستمرة في الماضي والمستقبل أم منقطعة؟ ومن تتبع المسألة يمكن أن نجمل الأقوال فيها بثلاثة: القول الأول: امتناع تسلسل الحوادث في الماضي مع دوامها في المستقبل: وهذا ما ذهب إليه المسلمون أئمتهم وعامتهم،^(١) سوى بعض المخالفين، كما سيأتي في القول الثاني والثالث.

وقد ذكر غير واحد من أهل العلم اتفاق أهل السنة على هذا الرأي،^(٢) وفيما يأتي الدليل عليه من المعقول والمنقول:

أ- دلالة المعقول على نفي حوادث لا أول لها (تسلسل الحوادث في الماضي):

قال الباقلاني (ت ١٤هـ): "ولا يجوز أن يكون فاعل المحدثات مُحدثاً، بل يجب أن يكون قديماً، والدليل على ذلك أنه لو كان مُحدثاً لاحتاج إلى مُحدث؛ لأنَّ غيره من الحوادث إنما احتاج إلى مُحدث من حيث كان مُحدثاً، وكذلك القول في مُحدثه إن كان مُحدثاً في وجوب حاجته إلى مُحدث آخر وذلك محال؛ لأنَّه كان يستحيل وجود شيء من الحوادث إذا كان وجوده مشروطاً بوجود لا غاية له من الحوادث شيئاً قبل شيء، وهذا هو الدليل على إبطال قول من زعم من أهل الدهر أنَّ الحوادث لا أول لوجودها".^(٣)

وقال أبو يعلى الحنبلي (ت ٤٥٨هـ): "والحوادث لها أول ابتدئت فيه، خلافاً للملاحدة، والدلالة عليه علمنا أنَّ معنى المُحدث أنَّه الموجود عن عدم، ومعنى الحوادث أنَّها موجودة عن عدم، فلو كان فيها ما لا أول له، لوجب أن يكون قديماً وذلك فاسد لِمَا بيَّنَّا من قيام الدلالة على حدوثها".^(٤)

وكذلك فإنَّ القائلين بحوادث لا أول لها يزعمون أن لا نبات إلا من حب ولا حب إلا من نبات وقد وُجدت أعداد لا نهاية لها وانقضت وظهر لها أعداد أخرى، وهو ما نشاهده في الوقت، وحوادث لا نهاية

(١) ينظر: رسالة في الرد على ابن تيمية، ٣٢.

(٢) ينظر: مراتب الإجماع، ١٦٧. أبحاث الأفكار، ٣٠٦/٣.

(٣) تمهيد الأوائل، ٤٥.

(٤) المعتمد في أصول الدين، ٣٨.



لأعدادها ولا غاية لآحادها كلها حاصلة في الوجود لا يعقل انقضاؤها وتناهيها؛ لأن ما لا نهاية له كيف ينقضي ويفنى، ولَمَّا ظهر آخر الحوادث والأعداد ثبت أنه كان له ابتداء حتى ظهر له انتهاء.^(١)
وأما احتجاج القائلين بحدوث لا أول لها بأن نعيم أهل الجنة لا آخر له وله ابتداء وعقوبة أهل النار لا آخر لها ولها ابتداء، فإذا جاز حصول حوادث لا آخر لها ولها ابتداء فلم لا يجوز حصول حوادث لا أول لها ولها آخر؟

فالجواب عليه بأن نعيم أهل الجنة وعقوبة أهل النار معلوم الابتداء والانتهاء في كل وقت، وأما الذي لا يتناهى ولا يحصى ما هو في مقدور الله تعالى من النعمة والعقوبة؛ فالله تعالى يجدد كل وقت لأهل الجنة نعمة ولأهل النار عقوبة، ومقدوراتها لا نهاية لها فما يثبت غير متناهٍ لم يحصل في الوجود وأنتم أثبتتم أعداداً كلها حصلت في الوجود وانتهت، وانتهاء أعداد موجودة لا نهاية لها مستحيل.

ولتوضيح هذا الأمر نضرب المثل الآتي: لو أن رجلاً قال لولده: لا أعطيك درهماً إلا وأعطيك قبله ديناراً ولا أعطيك ديناراً إلا وأعطيك قبله درهماً فلا يتصور العطاء بحكم الشرط أن يعطيه لا ديناراً ولا درهماً؛ لأن الولد متى طالبه بالدرهم يقول: حتى أعطيك ديناراً وإذا طالبه بالدينار يقول حتى أعطيك درهماً فهذا نظير ما جَوَّزوه فإنَّ النبات عن الحبِّ والحبُّ عن النبات ولا نبات إلا وقبله حبٌّ وقد حصل الجميع وانقضى، فالصورة الجائزة أن يقول الرجل لولده لا أعطيك ديناراً إلا وأعطيك بعده درهماً ولا أعطيك درهماً إلا وأعطيك بعده ديناراً فيعطيه من الدراهم والدنانير ما يزيد ولا يمتنع العطاء بحكم الشرط فيظهر ممَّا تقدم فساد قول من يثبت حوادث لا أول لها.^(٢)

ب- دلالة المنقول على نفي حوادث لا أول لها (تسلسل الحوادث في الماضي):

١- دلالة القرآن على نفي تسلسل الحوادث في الماضي:

إنَّ نصوص القرآن الكريم التي تدل على: الخلق والابداع والاحصاء دالة على امتناع تسلسل الحوادث في الماضي ومنها قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾،^(٣) وقال جلَّ ذكره: ﴿بَدِيعُ

(١) ينظر: الغنية في أصول الدين، ٦٢.

(٢) ينظر: الغنية في أصول الدين، ٦٣-٦٤.

(٣) سورة الزمر، الآية: ٦٢.



السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ^(١)، وقال سبحانه: ﴿وَأَخْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾^(٣)، أي: حفظنا وعددنا وبيننا كل شيء في إمام مبين وهو اللوح المحفوظ^(٤)، فلو كانت الحوادث متسلسلة إلى غير أول لم يتصور حصر ما لا نهاية له^(٥).
وقال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(٦)، فإنه تعالى خص كل حادث بوقت وحال معينين، وهياً له أسباباً مسوقة إليه تقتضي ذلك^(٧).

٢- دلالة السنة النبوية على نفي تسلسل الحوادث في الماضي:

٢-١- قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ))، وفي اللفظ الآخر: ((كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ))، وفي رواية الإمام أحمد: ((كَانَ اللهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ))، دل على جملة من الأمور:
الأول: إنه لم يكن ثمة شيء سابقاً على وجود الذات الإلهية، بل هو سبحانه المتفرد بالوجود، ولم يكن شيء غيره معه، كما ذكرنا ذلك في مستهل هذا المضمون.

الثاني: إن لفظ الشيء يشمل الجسم والفعل والنوع والآحاد^(٨).

الثالث: جاء في رواية الإمام أحمد: ((فَأَخْبِرْنَا عَنْ أَوَّلِ هَذَا الْأَمْرِ كَيْفَ كَانَ؟))، وفي رواية البخاري: ((جِئْنَاكَ لِنَتَفَقَّهَ فِي الدِّينِ، وَلِنَسْأَلَكَ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الْأَمْرِ مَا كَانَ))، لفظ آخر له: ((فَأَخَذَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحَدِّثُ بَدَأَ الْخَلْقِ وَالْعَرْشِ)).

وهذه النصوص تدل دلالة قطعية على أن ثمة بداية وأول لهذا الخلق، وهذا يقتضي نفي دعوى تسلسل

الحدوث في الماضي.

(١) سورة البقرة، الآية: ١١٧.

(٢) سورة الجن، من الآية: ٢٨.

(٣) سورة يس، من الآية: ١٢.

(٤) ينظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن، ١٠/٧.

(٥) ينظر: هامش السيف الصقيل للشيخ زاهد الكوثري، ١٦، والتنبيه والرد على معتقد قدم العالم والحد، هامش ٩.

(٦) سورة القمر الآية: ٤٩.

(٧) ينظر: تفسير البيضاوي، ١٨٢/٣.

(٨) ينظر: السيف الصقيل، ٧٦.



٢-٢- هناك أحاديث عدة نصت على سبق بعض المخلوقات على غيرها في الوجود،^(١) وهذا يقتضي نفي تسلسل الحوادث في الماضي.

٣- الاتفاق على نفي تسلسل الحوادث في الماضي:

قال ابن حزم (ت ٥٦٤هـ): "اتفقوا أنّ الله عز وجل وحده لا شريك له خالق كل شيء غيره، وأنّه تعالى لم يزل وحده ولا شيء غيره معه، ثمّ خلق الأشياء كلها كما شاء وأنّ النفس مخلوقة والعرش مخلوق والعالم كله مخلوق".^(٢)

ونقل الآمدي (ت ٦٣١هـ) في أبكاره ما نصه: "مذهب أهل الحق من المتشرعين: أنّ كل موجود سوى الواجب بذاته؛ فوجوده بعد العدم، وكائن بعد ما لم يكن، وأنّ الله تعالى كان ولا كائن، وأنّ ما أبدعه لم يكن معه".^(٣)

وكذلك فإنّ القول بتسلسل الحوادث في الماضي وقدمها يبطله ما تقدم من الإجماع على حدوث العالم ونفي قدمه، فإنّه يدل أيضاً على نفي تسلسل الحوادث في الماضي.

القول الثاني: امتناع تسلسل الحوادث في الماضي والمستقبل:

وهو ما ذهب إليه الجهم بن صفوان وأبو الهذيل العلاف ومن وافقهما؛ لأنّ الأمر عندهم سيّان، فكما أنّ تسلسل الحوادث ممتنع في الماضي، كذلك هو ممتنع تسلسلها في المستقبل، وقولهم هذا بنوه على امتناع وجود ما لا يتناهى من الحوادث، واستدلوا به على إثبات حدوث الأجسام، وكذلك حدوث كل ما لم يخلّ من الحوادث، لكن جهماً ذهب إلى أنّ ما يمنع من حوادث لا أول لها في الماضي، يمنعه في المستقبل؛ فدوام الفعل عنده على الرب في المستقبل ممتنع، كما هو ممتنع عنده عليه في الماضي؛ لذلك قال بفناء النار وأهلها وكذلك الجنة وأهلها، حتى لا يبقى إلا الله وحده كما كان وحده لا شيء معه، بينما ذهب أبو الهذيل العلاف إلى القول بفناء حركات أهل الجنة والنار ولم يقل بفناء ذواتهم، وأنهم يبقون بمنزلة الجمادات لا يتحركون وهم في

(١) سيأتي في المضمون القادم الكلام على أسبقية بعض المخلوقات على بعض في الوجود وكلام العلماء في ذلك.

(٢) مراتب الإجماع، ١٦٧.

(٣) أبكار الأفكار، ٣/٣٠٦.



ذلك أحياء متلذذون أو معذبون،^(١) وإنما قال بهذا القول طرداً للدليل المسمى بدليل الأكوان إذ مبناه على قطع التسلسل، وهو منع حوادث لا أول لها فكذا يمتنع حوادث لا آخر لها،^(٢) واستدل هؤلاء على قولهم بأدلة عقلية وأخرى نقلية وكما يأتي:

أ- أدلتهم العقلية على امتناع تسلسل الحوادث في الماضي والمستقبل:

١- إنَّ كلما أحصاه العدد فهو ذو نهاية ولا بُدَّ، والحركات ذات عدد فهي متناهية.^(٣)

ورد عليه ابن حزم (ت ٤٥٦ هـ) بقوله: "ظنَّ أبو الهذيل لجهله بحدود الكلام وطبائع الموجودات أنَّ ما لم يخرج إلى الفعل فإنه يقع عليه العدد وهذا خطأ فاحش؛ لأنَّ ما لم يخرج إلى الفعل فليس شيئاً ولا يجوز أن يقع العدد إلا على شيء وإنما يقع العدد على ما خرج إلى الفعل من حركات أهل النار والجنة متى ما خرج فهو محدود متناه وهكذا أبداً".^(٤)

٢- استدلوا أيضاً على فناء أهل النار بأنَّ القوى الجسمانية متناهية فلا تقبل خلود الحياة وأن الرطوبة التي هي مادة الحياة تفتنى بالحرارة، لا سيما حرارة نار الجحيم فتفضي إلى الفناء ضرورة فضلاً عن أنَّ دوام الإحراق مع بقاء الحياة خروج عن قضية العقل.^(٥)

والجواب عليه: بأنَّ حياتهم ما دامت بخلق الله فإنه قادر على أن يخلقهم بدون رطوبة وبدون بنية تفتنيها النار، أو يفتنيها ويخلق بدلها مثلها.^(٦)

(١) نقل القاضي عبد الجبار عن أبي الهذيل العلاف رجوعه عن هذه المقالة. ينظر: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ٢٣٧.

(٢) ينظر: مقالات الإسلاميين، ١٤٩، ١٦٣-١٦٤، ٢٧٩، ٣٥٨. أصول الدين للبغدادي، ٩٤، ٢٣٨. الملل والنحل،

٥١/١، ٨٧، وتفسير الرازي، ١٨/٤٠٠، ٢٩/٤٤٦، وشرح الطحاوية لابن أبي العز، ٤٢٥.

(٣) ينظر: الفصل في الملل، ٧٠/٤.

(٤) الفصل في الملل، ٧٠/٤.

(٥) ينظر: شرح المقاصد، ٢٢٨/٢.

(٦) ينظر: شرح المقاصد، ٢٢٨/٢، و شرح المواقف، ٤٨٩/٣.



٣- قالوا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بَعْدَ وَمَكَانِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ أَوْ لَا، فَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِكَمِيَّتِهَا، وَكُلِّ مَا لَهُ عَدَدٌ مَعِينٌ فَهُوَ مَتَنَاهُ، فَإِذَا حَرَكَاتُ أَهْلِ الْجَنَّةِ مَتْنَاهِيَّةٌ إِذَا لَا بُدَّ أَنْ يَحْصَلَ بَعْدَهَا عَدَدٌ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهَا كَانَ جَاهِلًا بِهَا، وَالْجَهْلُ عَلَى اللَّهِ مَحَالٌ.^(١)

وأجيب: بَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا عَدَدٌ مَعِينٌ وَهَذَا لَا يَكُونُ جَهْلًا، إِنَّمَا الْجَهْلُ أَنْ يَكُونَ لَهُ عَدَدٌ مَعِينٌ وَلَا يَعْلَمُهُ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عَدَدٌ مَعِينٌ وَأَنْتَ تَعْلَمُهُ عَلَى الْوَجْهِ هَذَا فَهَذَا لَا يَكُونُ جَهْلًا بَلْ عِلْمًا.^(٢)

ب- أدلتهم النقلية على امتناع تسلسل الحوادث في الماضي والمستقبل:

١- قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾،^(٣) وجه الاستدلال: أَنَّهُ لَا يَكُونُ آخِرًا إِلَّا عِنْدَ فَنَاءِ الْكُلِّ، الْجَنَّةِ وَأَهْلِهَا، وَالنَّارِ وَأَهْلِهَا، وَكُلِّ الْمَخْلُوقَاتِ لِيَبْقَى هُوَ سَبْحَانَهُ آخِرًا.^(٤)

والجواب من وجوه:

منها: أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ تَعَالَى يُفْنِي جَمِيعَ الْعَالَمِ وَالْمَمَكِنَاتِ فَيَتَحَقَّقُ كَوْنُهُ آخِرًا، ثُمَّ إِنَّهُ يُوْجِدُهَا وَيَبْقِيهَا أَبَدًا، ومنها: أَنَّ الْمَوْجُودَ الَّذِي يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ أَنْ يَكُونَ آخِرًا لِكُلِّ الْأَشْيَاءِ لَيْسَ إِلَّا هُوَ سَبْحَانَهُ، فَلَمَّا كَانَتْ صَحَّةُ آخِرِيَّةِ كُلِّ الْأَشْيَاءِ مَخْتَصَّةً بِهِ سَبْحَانَهُ، لَا جَرَمَ وَصَفَ بِكَوْنِهِ آخِرًا، ومنها: أَنَّهُ يَمِيتُ الْخَلْقَ وَيَبْقَى بَعْدَهُمْ،^(٥) ومنها: أَنَّ الْمُرَادَ بِ (الْآخِرِ) بِالنَّسْبَةِ لِلْبَقَاءِ فِي الدُّنْيَا.^(٦)

٢- قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فِي النَّارِ هُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهيقٌ * خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ * وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرٌ مَجْدُودٍ﴾.^(٧)

(١) ينظر: تفسير الرازي، ٤٤٦/٢٩-٤٤٧.

(٢) ينظر: تفسير الرازي، ٤٤٧/٢٩.

(٣) سورة الحديد من الآية: ٣.

(٤) ينظر: تفسير الرازي، ٤٤٦/٢٩.

(٥) ينظر: تفسير الرازي، ٤٤٧/٢٩.

(٦) ينظر: شرح العقيدة النسفية للسعدي، ١٤٢.

(٧) سورة هود: ١٠٦-١٠٨.



وهو الدليل نفسه الذي استدل به القائلون بدوام الجنة ونعيمها والنار وعذابها، إلا أن المانعين تشبثوا بالاستثناء الوارد في الآية: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾، ووجه الاستدلال أن الاستثناء في الآيتين من الخلود، وهذا يدل على عدم خلود الجنة والنار. (١)

والجواب عليه:

إن الاستثناء الأول من ﴿شَقُّوا﴾، أي إن أهل الشقاء لا يخلدون في النار إلا من شاء الله تعذيبه لفترة فإنه يُعَذَّبُ ثُمَّ يُخْرَجُ، أو هو استثناء من الخلود في عذاب النار فإنهم لا يخلدون فيه، بل يعذبون بالزمهري وأنواع أخر من العذاب، وبما هو أغلظ منها كلها وهو سحق الله تعالى على الكافرين، أو أن الاستثناء من العذاب الجسماني بأن يعذبهم بما لم يألّفونه من العذاب الروحاني، أو أن الاستثناء يعني بخروج الموحدين، وغير ذلك؛ ولذا أتبعه سبحانه بقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾، من غير اعتراض. (٢)

قال التفتازاني: "وذهب الجهمية إلى أنّهما يفنيان، ويفنى أهلهما، وهو قول باطل مخالف للكتاب والسنة والاجماع، وليس عليه شبهة، فضلاً عن حجة". (٣)

القول الثالث: إثبات تسلسل الحوادث في الماضي والمستقبل:

ذهب أصحاب هذا القول إلى إثبات تسلسل الحوادث مطلقاً، فلا أول لها في الماضي ولا في المستقبل، واشتهر هذا القول عن ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) وبعض تلامذته كابن القيم (ت ٧٥١هـ)، وتابعهم في ذلك ابن أبي العز (ت ٧٩٢هـ) شارح الطحاوية وغيره، وزعموا نسبتَه إلى السلف وأهل الحديث، (٤) وفيما يأتي نصوص من كلامهم في ذلك:

(١) ينظر: تفسير الرازي، ٤٠٠/١٨.

(٢) ينظر: تفسير الرازي، ٤٠١/١٨، و تفسير البيضاوي، ١٤٩/٣-١٥٠، و تفسير أبي السعود، ٢٤٢/٤، و روح المعاني، ٣٣٨/٦-٣٤٠.

(٣) شرح العقائد النسفية للتفتازاني، ٧١.

(٤) ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ٣٢١/١، ١٤٨/٢، و منهاج السنة النبوية، ٣٩٣/٢، و متن القصيدة النونية، ٦٤، و شرح الطحاوية لابن أبي العز، ١٢٩، ١٣٢-١٣٣، و توضيح المقاصد وتصحيح القواعد، ٣٦٩/١-٣٧٠.



قال ابن تيمية: "أما التسلسل في الآثار وهو أن لا يكون الشيء حتى يكون قبله غيره، أو لا يكون إلا ويكون بعد غيره، فهذا للناس فيه ثلاثة أقوال: قيل: هو ممتنع في الماضي والمستقبل، وقيل: بل هو جائز في الماضي والمستقبل، وقيل ممتنع في الماضي جائز في المستقبل، والقول بجوازه مطلقاً هو معنى قول السلف وأئمة الحديث، وقول جماهير الفلاسفة القائلين بحدوث هذا العالم والقائلين بقدمه".^(١)

وقال أيضاً: "وإذا قيل: لم يزل يخلق كان معناه لم يزل يخلق مخلوقاً بعد مخلوق كما لا يزال في الأبد يخلق مخلوقاً بعد مخلوق ننفي ما ننفيه من الحوادث والحركات شيئاً بعد شيء، وليس في ذلك إلا وصفه بدوام الفعل لا بأن معه مفعولاً من المفعولات بعينه، وإن قُدِّرَ أنَّ نوعها^(٢) لم يزل معه فهذه المعية لم ينفها شرع ولا عقل بل هي من كماله".^(٣)

وكرر ابن تيمية هذا الكلام في مواضع عدة من كتبه ودافع عنه، ونسبه إلى سلف الأمة وأئمة الحديث.^(٤)

وقال ابن القيم في تقرير هذا القول في نونيته:

مَا قَالَ ذُو عَقْلٍ بَأَنَّ الْفَرْدَ ذُو
بَلْ كُلُّ فَرْدٍ فَهُوَ مَسْبُوقٌ بِفَرْدٍ
وَنَظِيرُ هَذَا كُلُّ فَرْدٍ فَهُوَ مَدٌّ
التَّوَعُّ وَالْآحَادُ مَسْبُوقٌ وَمَدٌّ
وَالنَّوْعُ لَا يَفْنَى أَحْيَرًا فَهُوَ لَا
أَزَلٌ لِدِي ذَهْنٍ وَلَا أَعْيَانٍ
دِ قَبْلَهُ أَبَدًا بِلَا حُسْبَانٍ
حُوقٌ بِفَرْدٍ بَعْدَهُ حُكْمَانٍ
حُوقٌ كُلُّ فَهُوَ مِنْهَا فَإِنَّ
يَفْنَى كَذَلِكَ أَوْلًا بَيِّنَانٍ^(٥)

(١) منهاج السنة النبوية، ٣٩٣/٢.

(٢) أي نوع الحوادث.

(٣) مجموع الفتاوى، ٢٣٩/١٨.

(٤) ينظر: منهاج السنة النبوية، ١٧٦/١، ٣٨٨-٣٩٠، ٤٢٦-٤٣٠، ٤٣٧-٤٣٨، ودرء تعارض العقل والنقل،

٣٢١/١، ١٤٨/٢، و الصفدية، ١١٠/١-١١١.

(٥) ينظر: متن القصيدة النونية، ٦٤، وينظر: توضيح المقاصد وتصحيح، ٣٦٩/١-٣٧٠.

وقال ابن أبي العز: "أما قول من قال بجواز حوادث لا أول لها، من القائلين بحوادث لا آخر لها، فأظهر في الصحة من قول من فرّق بينهما".^(١)

واحتجوا بأدلة، فيما يأتي أهمها:

١- احتجوا بقول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾،^(٢) فالآية الكريمة دلّت على أنّه تعالى يفعل بإرادته ومشيئته، وأنّه لم يزل فعّالاً؛ لأنّه ساق ذلك في معرض المدح والثناء على نفسه، وأنّ ذلك من كماله سبحانه، ولا يجوز أن يكون عادماً لهذا الكمال في وقت من الأوقات، وقد قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾،^(٣) ولمّا كان من أوصاف كماله ونعوت جلاله، لم يكن حادثاً بعد أن لم يكن.^(٤)

٢- إثبات إرادات متعددة بحسب الأفعال، وأنّ كل فعل له إرادة تخصه، فشأنه سبحانه أنّه يريد على الدوام، ويفعل ما يريد، والفعّال هو من يفعل على الدوام ولو خلا من الفعل في أحد الزمانين (الماضي والمستقبل) لم يكن فعّالاً فوجب دوام الفعل أزلاً وأبداً.^(٥)

٣- لمّا كان تسلسل الحوادث في المستقبل لا يمنع أن يكون الرب سبحانه هو الآخر الذي ليس بعده شيء، فكذا تسلسل الحوادث في الماضي لا يمنع أن يكون سبحانه وتعالى هو الأول الذي ليس قبله شيء، فإن الرب سبحانه وتعالى لم يزل ولا يزال، يفعل ما يشاء.^(٦)

٤- كما أنّ هناك حوادث مستقبلية لا نهاية لها وهي غير منقطعة وليست موجودة الآن، فكذلك يمكن أن تكون هناك حوادث متسلسلة في الماضي وهي منعدمة الآن.^(٧)

(١) شرح الطحاوية لابن أبي العز، ١٣٢.

(٢) سورة هود من الآية: ١٠٧.

(٣) سورة النحل الآية: ١٧.

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى، ٢٢٨/١٨-٢٢٩، ٢٣٩-٢٤٠، و شرح الطحاوية لابن أبي العز، ١٣٢.

(٥) ينظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز، ١٣٢-١٣٣. قدم العالم وتسلسل الحوادث، ١٥٤.

(٦) ينظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز، ١٢٩.

(٧) ينظر: الصفدية، ٢٧٧/١، و منهاج السنة النبوية، ١٤٩/١، ٤٢٦.



٥- القول بأن الحوادث لها أول، يلزم منه التعطيل قبل ذلك، لأنه يقتضي أن الله سبحانه وتعالى لم يزل غير خالق ثم صار خالقاً، وهذا تعطيل لصفة الخلق.^(١)

٦- "إذا وُصِفَ كل واحد من المتعاقبات بفناء أو حدوث، لم يلزم أن يكون النوع منقطعاً أو حادثاً بعد أن لم يكن؛ لأنَّ حدوثه معناه أنَّه وُجِدَ بعد أن لم يكن، كما أنَّ فناءه معناه أنَّه عُدِمَ بعد وجوده، وكونه عُدِمَ بعد وجوده، أو وُجِدَ بعد عدمه أمر يرجع إلى وجوده وعدمه، لا إلى نفس الطبيعة الثابتة للمجموع، كما في الأفراد الموجودة أو المعدومة أو الممكنة، فليس إذا كان هذا المعين لا يدوم، يلزم أن يكون نوعه لا يدوم؛ لأنَّ الدوام تعاقب الأفراد، وهذا أمر يختص به المجموع، لا يوصف به الواحد، وإذا حصل للمجموع بالاجتماع حكم يخالف به حكم الأفراد، لم يجب مساواة المجموع للأفراد في أحكامه، وبالجملة، فما يوصف به الأفراد قد توصف به الجملة، وقد لا توصف به، فلا يلزم من حدوث الفرد حدوث النوع إلا إذا ثبت أن هذه الجملة موصوفة بصفة هذه الأفراد".^(٢)

٧- وحيث إنهم ذهبوا إلى التفريق بين نوع الحوادث؛ فأثبتوا قدمها وبين آحادها (أفرادها) فحكموا عليها بالحدوث، قالوا: لا يلزم من حدوث كل فرد بعد عدمه أنه لم يزل الفاعل المتكلم معطلاً عن الفعل والكلام ثم حدث ذلك بلا سبب، كما لم يلزم مثل ذلك في المستقبل، فإن كل فرد من المستقبلات المنقضية فإن، وليس النوع فانياً كما قال تعالى: ﴿أَكَلَهَا ذَاتِمْ وَظَلَّهَا﴾،^(٣) وقال: ﴿إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ﴾،^(٤) فالدائم الذي لا ينفد أي لا ينقضي هو النوع، وإلا فكل فرد من أفرادها نافذ منقضٍ ليس بدائم.^(٥)

والرد عليهم كما يأتي:

(١) ينظر: منهاج السنة النبوية، ١/٤٢٥، درء تعارض العقل والنقل، ١/٣٧٠، ٩/١٥٠، و شرح الطحاوية لابن أبي العز، ١٣٣.

(٢) منهاج السنة النبوية، ١/٤٢٧-٤٢٨.

(٣) سورة الرعد الآية: ٣٥.

(٤) سورة ص الآية: ٥٤.

(٥) ينظر: منهاج السنة النبوية، ١/٤٢٦، و الصفدية، ١/٢٧٧، ودرء تعارض العقل والنقل، ٩/١٨١.



١- إنَّ الله تعالى كان في الأزَل خالقاً ولم يخلق، أي أنَّ إرادته ومشيتته اقتضت أن لا يخلق فهو خالق وإن لم يخلق، ولو شاء لخلق، ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾،^(١) كما أخبر، وقد أخبرنا أنَّه كان وحده ولم يكن معه شيء في القرآن عندما وصف تعالى نفسه بـ(الأوَّل)، في قوله: ﴿هُوَ الأوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾،^(٢) وعلى لسان رسوله الصادق المصدوق: ((كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ)).

وقال الإمام أبو حنيفة: "وكان الله تعالى خالقاً قبل أن يخلق ورازقاً قبل أن يرزق".^(٣)

وقال الإمام أحمد في رده على الجهمية: "فقالوا:^(٤) لا تكونون موحدين أبداً حتى تقولوا: قد كان الله ولا شيء، فقلنا: نحن نقول: قد كان الله ولا شيء، ولكن إذا قلنا: إنَّ الله لم يزل بصفاته كلها، أليس إنَّما نصف إنَّها واحداً بجميع صفته؟! وضررنا لهم في ذلك مثلاً، فقلنا: أخبرونا عن هذه النخلة؟ أليس لها جذع وكرب، وليف وسعف وخوص وجَمَارٌ؟.. واسمها اسم شيء واحد، وسميت نخلة بجميع صفاتها، فكذلك الله، وله المثل الأعلى بجميع صفاته إله واحد".^(٥)

وجاء في العقيدة الطحاوية: "ليس بعد خَلْقِ الخَلْقِ اسْتِفَادَ اسْمِ (الخَالِقِ) وَلَا بِإِحْدَائِهِ البرية استفاد اسم (الباري)، لَهُ مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ وَلَا مَرُوبٍ وَمَعْنَى الخَالِقِ وَلَا مَخْلُوقٍ".^(٦)

٢- إنَّ اسم الله (الأوَّل) في قوله عز وجل: ﴿هُوَ الأوَّلُ﴾، وهو اسم تفضيل أصله: أوَّل على وزن أفعل، والتقدير: أوَّل من كل شيء، أي أسبق في الوجود من كل شيء، وهل من مسلم يجزؤ أن يقول: لا بل التقدير: أوَّل من بعض الأشياء، أي باستثناء أصل الأشياء ونوعها الأوَّل، فهي قديمة كقدمه وهي جديدة أن تكتسب الاشتراك مع اسمه (الأوَّل)؟! ولا يقف العجب بنا عند تجاهل ابن تيمية ومن وافقه هذه النصوص البينة في كتاب الله عز وجل، بل الأغرب من ذلك أنَّه يبذل جهداً شاقاً متكلفاً لينتقي من الروايات الصحيحة

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٨٤.

(٢) سورة الحديد الآية: ٣.

(٣) الفقه الأكبر، ١٠.

(٤) أي: الجهمية.

(٥) الرد على الجهمية والزنداقة، ١٤٠.

(٦) العقيدة الطحاوية، ٣٤.



التي وردت عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذا الموضوع، ما يتوافق مع رأيه هذا، فيرجحها على غيرها ويحكم عليها بالوهم والبطلان من دون أي مسوغ لهذا الترجيح فقد ورد في البخاري في كتاب (بدء الخلق) بلفظ: ((كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ))، وفي كتاب التوحيد بلفظ: ((كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ))، وعند الإمام أحمد عن أبي معاوية: ((كَانَ اللهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ))، ولما كانت رواية: ((وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ)) أصح في الرد على الفلاسفة الذين أثبتوا حوادث لا أول لها، أي أثبتوا ما يسمونه القدم النوعي، فقد اختار ابن تيمية أن الطعن فيها وترجيح رواية: ((وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ)) عليها، مع أنه يعلم كغيره من علماء الأصول جميعاً أن الترجيح إنما يُلجأ إليه عند التعارض وعدم إمكان الجمع، فأما إن كان الجمع بين الروايات ممكناً، فيجب المصير إليه ويمنع من الإلغاء والترجيح، والروايات هنا منسجمة مع بعضها ولا تعارض بينها، فقد كان الله وليس غيره شيء وليس قبله شيء، فما المسوغ إذن لترجيح واحدة بعينها واعتمادها دون غيرها؟! وهذه من القواعد الأصولية التي لا خلاف فيها والتي لا تخفى على أحد، فضلاً عن ابن تيمية.^(١)

قال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): "وفي رواية أبي معاوية: ((كَانَ اللهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ))، وهو بمعنى: كان الله ولا شيء معه، وهي أصح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها من رواية الباب^(٢)، وهي من مستشنع المسائل المنسوبة لابن تيمية ووقفت في كلام له على هذا الحديث يرجح الرواية التي في هذا الباب على غيرها مع أن قضية الجمع بين الروايتين تقتضي حمل هذه على التي في بدء الخلق لا العكس والجمع يقدم على الترجيح بالاتفاق".^(٣)

٣- قول الله عز وجل: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخُلُقَ﴾،^(٤) وقد علم أن بدء الشيء تعني كونه مسوقاً بالعدم فلو كان أصل المادة ذا وجود قديم مع وجود الله تعالى لما كانت له بدءاً، ولما اتصف خلق الله له بالبدء كما يقرر أكثر من مرة في محكم كتابه، والخلق في الآية عام يشمل الإنسان وغيره من سائر الموجودات والمخلوقات، فلا يوهنك مبطل من ذوي السمادير الفلسفية بأن الآية خاصة بالإنسان، وتلفت

(١) ينظر: السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي، ١٧٠.

(٢) أي: ((كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ)).

(٣) فتح الباري، ١٣/٤١٠.

(٤) سورة العنكبوت، من الآية: ٢٠.

النظر إلى كيفية خلق الله له من طين ثم من حمأ مسنون، ثم من صلصال كالفخار، فإن لفت النظر إلى خصوص نشأة الإنسان لا يحتاج إلى الأمر بالسير في الأرض وتأمل قصة الكائنات عموماً.^(١)

٤- إن نفي تناهي المخلوقات إلى لا بداية يبطله قول الله تعالى: ﴿وَأَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾،^(٢) وقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾،^(٣) ونحوهما، كما سبق في بيان أدلة النافين لتسلسل الحوادث في الماضي.

٥- إن إثبات حوادث لا أول لها يقتضي قدم المفعول، ويلزم من قدم المفعول نفي الاختيار؛ لأن القصد إلى إيجاد الموجود الدائم الوجود محال، فمن قال بقدم شيء من العالم لزمه نفي الاختيار عنه سبحانه؛ لأنه إذا كان فعله ومفعوله لازمين له في الأزل كانا دائمي الوجود أولاً لوجوب دوام اللازم بدوام وجود الملزوم، ويلزم أن لا يكون الفاعل فاعلاً في ذلك المفعول، فإن القصد إلى إيجاد الموجود محال ويلزم تعطيل الرب عن الفعل، وهو محال وكفر، ومن ثم وجب أن الله تعالى كان ولا شيء غيره، ثم بدأ فخلق الشيء بمشيئته في الوقت الذي أراد.^(٤)

٦- إن تشبيه تسلسل الحوادث في الماضي بتسلسلها في المستقبل باطل، وذلك أن دعوى تسلسل الحوادث في جانب الماضي لا تصدر ممن يعي ما يقول، فمن تصور حوادث لا أول لها تصور أنه ما من حادث محقق، وأن ما دخل بالفعل تحت العد والإحصاء غير متناه، أمّا من قال بحدوث لا آخر لها فهو قائل بأن حوادث المستقبل لا تنتهي إلى حادث محقق إلا وبعده حادث مقدر، فأين دعوى عدم تناهي ما دخل تحت الوجود في جانب الماضي من دعوى عدم تناهي ما لم يدخل تحت الوجود في المستقبل؟!^(٥)

٧- إن القول بالقدم النوعي في العالم من لازمه عدم تناهي عدد الأرواح المكلفة فأنى يمكن حشر غير المتناهي من الأرواح وأشباحها في سطح متناه محدود على هذا التقدير!؟

(١) ينظر: السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي، ١٦٨-١٦٩.

(٢) سورة الجن، من الآية: ٢٨.

(٣) سورة القمر، الآية: ٤٩.

(٤) ينظر: رسالة في الرد على ابن تيمية، ٣٢.

(٥) ينظر: هامش السيف الصقيل للشيخ زاهد الكوثري، ١٦.



فيكون القائل بعدم تناهي عدد المكلفين قاتلاً بنفي الحشر الجسماني بل بنفي الحشر الروحاني أيضاً؛ لأنَّ هذا القائل لا يعترف بتجرد الروح فيكون أسوأ حالاً من غلاة الفلاسفة النافين للحشر الجسماني.^(١)

٨- سبق أن نقلنا الإجماع على حدوث العالم ونفي قدمه، فإنَّه يدل على أيضاً نفي تسلسل الحوادث في الماضي، وكذلك ما نقلناه عن ابن حزم من الاتفاق على: "أنَّه تعالى لم يزل وحده ولا شيء غيره معه ثمَّ خلق الأشياء كلها"^(٢)، وما ذكره الآمدي من أن: "مذهب أهل الحق من المتشريعين: أن كل موجود سوى الواجب بذاته؛ فوجوده بعد العدم، وكائن بعد ما لم يكن، وأنَّ الله تعالى كان ولا كائن، وأنَّ ما أبدعه لم يكن معه"^(٣).

ثبت أن القول بامتناع تسلسل الحوادث في الماضي مع إمكانه في المستقبل هو الحقُّ الذي تؤيده الأدلة العقلية والنقلية.

المضمون الرابع: أسبقية بعض المخلوقات على بعض في الخلق

ومَّا تضمَّنه الحديث الشريف أيضاً مسألة أسبقية بعض المخلوقات على بعض في الخلق، إذ جاء في الحديث في رواية البخاري الأولى: ((فَأَخَذَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحَدِّثُ بَدَأَ الْخَلْقِ وَالْعَرْشِ))، وفي روايته الثانية: ((كَانَ اللَّهُ وَمَ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلِّ شَيْءٍ))، وجاء في روايته الثالثة: ((جِئْنَاكَ لِنَتَفَقَّهَ فِي الدِّينِ، وَلِنَسْأَلَكَ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الْأَمْرِ مَا كَانَ؟ قَالَ: ((كَانَ اللَّهُ وَمَ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلِّ شَيْءٍ)))).

فَقَوْلُهُ أَخَذَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((يُحَدِّثُ بَدَأَ الْخَلْقِ وَالْعَرْشِ))، أي: عن بدء الخلق وعن حال العرش، وكأنَّه ضمَّن كلمة يُحَدِّثُ معنى يَدُكِّرُ، وكأنَّهم سألوا عن أحوال هذا العالم المشاهد، أو سألوا عن أول جنس المخلوقات، فعلى الأول يقتضي أن يكون أول شيء خُلِقَ من هذا العالم الذي نشاهده: السموات والأرض، أمَّا على الثاني فيقتضي أنَّ العرش والماء تقدم خلقهما على خلق العالم ومنه السموات والأرض،

(١) ينظر: هامش السيف الصقيل للشيخ زاهد الكوثري، ١٦.

(٢) مراتب الإجماع، ١٦٧.

(٣) أبكار الأفكار، ٣/٣٠٦.



وظاهر الحديث أن العرش كان على الماء قبل خلق السماوات والأرض، وأنه لم يزل على الماء، وليس المراد بالماء ماء البحر،^(١) بل هو ماء تحت العرش كما شاء الله تعالى.^(٢)

وقد تباينت الآراء في تعيين المخلوق الأول الذي سبق غيره في الخلق، ومن هذه الآراء ما استند إلى أدلة مقبولة معتبرة، ومنها ما قام على أدلة لا تنتهز حجة في المسألة، وفيما يأتي بيان ذلك:
أولاً: تعيين أول مخلوق وفق أدلة مقبولة:

تعددت النصوص الصحيحة المتضمنة أسبقية بعض المخلوقات على بعض، وتبعاً لذلك اختلف العلماء في تعيين أول مخلوق على أقوال ثلاثة:
القول الأول: إن العرش هو أول مخلوق:

وهو ما ذهب إليه جمهور العلماء،^(٣) واحتجوا بحديث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ)).^(٤)
ووجه الدلالة: أن كتابة المقادير بعد خلق العرش فثبت تقديم العرش على القلم الذي كتب به المقادير،^(٥) وكذلك فإن الحديث دل على أن الكتابة كانت قبل خلق السماوات والأرض، فيكون القلم واللوح سابق على خلقهما.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ((إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى عَرْشِهِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئًا، فَكَانَ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، فَأَمَرَهُ وَكَتَبَ مَا هُوَ كَاتِبٌ، وَإِنَّمَا يَجْرِي النَّاسُ عَلَى أَمْرِ قَدِ فَرَعٍ مِنْهُ)).^(٦)

(١) لأن ماء البحر جزء من الأرض المتأخر خلقها عن خلق العرش.

(٢) ينظر: فتح الباري، ٦/٢٨٨-٢٨٩، ١٣/٤١٠.

(٣) ينظر: البداية والنهاية، ٩/١، وفتح الباري، ٦/٢٨٨.

(٤) صحيح مسلم، كتاب القدر، باب: باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، ٤/٤٠٤، رقم: (٢٦٥٣).

(٥) ينظر: البداية والنهاية، ٩/١. فتح الباري، ٦/٢٨٩.

(٦) الرد على الجهمية، باب الإيمان بالعرش، ٣٨، رقم: (٤٤).



وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ((خَلَقَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ اللَّوْحَ الْمَحْفُوظَ كَمَسِيرَةِ مِائَةِ عَامٍ، فَقَالَ لِلْقَلَمِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ وَهُوَ عَلَى الْعَرْشِ: اكْتُبْ عَلَيَّ فِي خَلْقِي، فَجَرَى بِمَا هُوَ كَاتِبٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)).^(١)
القول الثاني: إنَّ القلم هو أوَّل مخلوق:

وهو ما اختاره الحسن البصري (ت ١١٠هـ) ومجاهد بن جبر (ت ١٠٤هـ) وعطاء (ت ١١٤هـ) وابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، وابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، وغيرهم.^(٢)

واحتجوا بحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: ((إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ، ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعَةِ بِمَا هُوَ كَاتِبٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)).^(٣)
واحتجوا أيضاً بحديث ابن عباس رضي الله عنهما المتقدم: ((إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَى عَرْشِهِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئاً، فَكَانَ أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ، فَأَمَرَهُ وَكَتَبَ مَا هُوَ كَاتِبٌ، وَإِنَّمَا يَجْرِي النَّاسُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ فُرِعَ مِنْهُ)).
القول الثالث: إنَّ الماء هو أوَّل مخلوق:

وقد رَجَّحَ هذا القول: الحافظ ابن حجر، فقال: "((وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ))، معناه: أَنَّهُ خَلَقَ الْمَاءَ سَابِقاً، ثُمَّ خَلَقَ الْعَرْشَ عَلَى الْمَاءِ".^(٤)

ورجَّحه أيضاً بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ): إذ قال: "وفي قوله: "((وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ))، دلالة على أَنَّ الْمَاءَ وَالْعَرْشَ كَانَا مَبْدَأَ هَذَا الْعَالَمِ لِكَوْنِهِمْ خُلُقًا قَبْلَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَكُنْ تَحْتَ الْعَرْشِ إِذْ ذَاكَ إِلَّا الْمَاءُ، فَإِنْ قُلْتَ: إِذَا كَانَ الْعَرْشُ وَالْمَاءُ مَخْلُوقَيْنِ أَوَّلًا فَأَيُّهُمَا سَابِقٌ فِي الْخَلْقِ؟ قُلْتَ: الْمَاءُ".^(٥)

(١) العظيمة لأبي الشيخ الأصبهاني، باب ذكر عرش الرب تبارك وتعالى وكرسيه، ٥٨٨/٢-٥٨٩، رقم: (٢٢١). قال الذهبي: "إسناده لولا ابن هبة جيد". العلو للعلي الغفار، ١١٠.

(٢) ينظر: تاريخ الطبري، ٣٤/١، والمنتظم في تاريخ الأمم والملوك، ١٢٠/١-١٢١، والبداية والنهاية، ٩/١، وعمدة القاري، ١٠٩/١٥.

(٣) مسند الإمام أحمد، قال الأرئوط: "حديث صحيح، وهذا إسناد حسن"، ٣٧٨/٣٧-٣٧٩، رقم: (٢٢٧٠٥).

(٤) فتح الباري، ٢٨٩/٦.

(٥) عمدة القاري، ١٠٩/١٥.



ويمكن التوفيق بين هذه الروايات، بأنَّ أَوْلِيَّةَ خَلْقِ الْقَلَمِ إِنَّمَا هِيَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا عَدَا الْمَاءَ وَالْعَرْشَ، أَوْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا مِنْهُ صَدَرَ مِنَ الْكِتَابَةِ، أَي: أَنَّهُ قِيلَ لَهُ اكْتُبْ أَوَّلَ مَا خُلِقَ،^(١) فَالْأَوْلِيَّةُ نَسْبِيَّةٌ، فَكُلُّ شَيْءٍ قَبْلَ فِيهِ إِنَّهُ أَوَّلٌ فَهُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا بَعْدَهُ.^(٢)

وَمَّا يُرْجَحُ الْقَوْلُ بِأَنَّ أَوَّلَ مَا خُلِقَ الْمَاءُ، مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي إِذَا رَأَيْتُكَ طَابَتْ نَفْسِي وَفَرَّتْ عَيْنِي، فَأَنْبِئْنِي عَنْ كُلِّ شَيْءٍ، فَقَالَ: ((كُلُّ شَيْءٍ خُلِقَ مِنْ مَاءٍ)).^(٣)
فَالرَّاجِحُ الَّذِي تَوَيْدُهُ الْأَدْلَةُ أَنَّ خَلْقَ الْمَاءِ سَابِقٌ عَلَى الْعَرْشِ، ثُمَّ الْعَرْشِ، ثُمَّ الْقَلَمِ، ثُمَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ثَانِيًا: تَعْيِينَ أَسْبَقِيَّةِ بَعْضِ الْمَخْلُوقَاتِ وَفَقْدَ أُدْلَةٍ غَيْرِ مَقْبُولَةٍ:

وَفِي مَقَابِلِ تَعَدُّدِ الْأَرَءِ فِي تَعْيِينَ أَسْبَقِيَّةِ بَعْضِ الْمَخْلُوقَاتِ، أَوْ تَعْيِينَ أَوْلِيَّتِهَا عَلَى بَعْضِ وَفَقْدَ الْأَدْلَةِ الْمَقْبُولَةِ نَجَدَ آرَاءَ أُخْرَى فِي ذَلِكَ اعْتَمَدَتْ عَلَى نصوصٍ نَقْلِيَّةٍ ضَعِيفَةٍ وَأَدْلَةٍ عَقْلِيَّةٍ لَا تَنْتَهِضُ لِلْمَطْلُوبِ، وَفِيمَا يَأْتِي أَحْمُ هَذِهِ الْأَرَءِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ خَلَقَتْ قَبْلَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ:

وَالِيهِ ذَهَبَ الْمُعْتَزَلَةُ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾،^(٤) عَلَى وَجُودِ الْمَلَائِكَةِ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ أَنْ يَخْلُقَ ذَلِكَ وَلَا أَحَدٌ يَنْتَفِعُ بِالْعَرْشِ وَالْمَاءِ، لِأَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا خَلَقَهُمَا فِيمَا أَنْ يَكُونَ قَدْ خَلَقَهُمَا لِمَنْفَعَةٍ أَوْ لَا لِمَنْفَعَةٍ وَالثَّانِي عِبَثٌ، فَبَقِيَ الْأَوَّلُ وَهُوَ أَنَّهُ خَلَقَهُمَا لِمَنْفَعَةٍ، وَتِلْكَ الْمَنْفَعَةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ عَائِدَةً إِلَى اللَّهِ

(١) فتح الباري، ٦/٢٨٩.

(٢) عمدة القاري، ١٥/١٠٩.

(٣) مسند الإمام أحمد، قال الأرنؤوط: "إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي ميمونة، فقد روى له أصحاب السنن الأربعة، وهو ثقة"، ١٣/٣١٤، رقم: (٧٩٣٢). وقال الحافظ ابن حجر: "إسناده صحيح". فتح الباري، ٥/٢٩.

(٤) سورة هود من الآية: ٧.



وهو محال لكونه متعالياً عن النفع والضرر أو إلى الغير فوجب أن يكون ذلك الغير حياً؛ لأن غير الحي لا ينتفع.^(١)

ورأي المعتزلة هذا مبني على مقالتهم بأن أفعال الله يجب أن تكون مشتملة على المصلحة والحكمة، ومن ثم لا بُدَّ من مكلف أو غير مكلف من الحيوان خلقه الله تعالى قبل خلقه للسموات والأرض، أو معهما، وإلا لكان خلقهما عبثاً، فإن قيل: أولئك الملائكة لا بُدَّ لهم من مكان، فقبل خلق السموات والأرض لا مكان، فكيف يمكن وجودهم بلا مكان؟ أجيب بأن الذي يقدر على تسكين العرش والسموات والأرض في أمكنتها كيف يعجز عن تسكين أولئك الملائكة في أحيائها بقدرته وحكمته.^(٢)

القول الثاني: إنَّ أوَّل مخلوق هو العقل:

وهذا القول يستند إلى حديث: (أول ما خلق الله العقل)، وجاء في بعض الروايات: (لما خلق الله العقل قال له أقبل فأقبل ثم قال له أدبر فأدبر فقال ما خلقت خلقاً أكرم علي منك بك آخذ وبك أعطي)، وليس له طريق ثابت، وصرح العلماء بوضعه.^(٣)

وعلى فرض ثبوته، فإنه يحمل على ما حُمل عليه حديث القلم، أي عندما حُلق قيل له: اقبل...، وبذلك تنتفي الأوليّة ويَزول الاشكال، ويكون العقل مخلوق كباقي المخلوقات التي وجدت في الوقت الذي شاء الله وجوده بعد خلق السموات والارض.^(٤)

القول الثالث: إنَّ أوَّل مخلوق هو نور النبي محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

رُوي في الخبر: (أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر، خلقه الله وخلق بعده كل شيء، وخلق منه كل خير)، وهو حديث موضوع، لا يشك الواقف عليه في وضعه؛ لما فيه من الأخبار التي لا يشكُّ معها أدنى مطلع على ضعفها وعدم صحتها، فضلاً عمَّا فيه من الألفاظ الركيكة والمعاني المنكرة.^(٥)

(١) ينظر: تفسير الرازي، ٣١٩/١٧.

(٢) ينظر: تفسير الرازي، ١٩٠/١٧.

(٣) ينظر: فتح الباري، ٢٨٩/٦، والأسرار المرفوعة، ١٣٧، ٤٤١.

(٤) ينظر: فتح الباري، ٢٨٩/٦.

(٥) ينظر: المغر على الأحاديث الموضوعية في الجامع الصغير، ٥٢-٥٣.



الخاتمة

- بعد أن منَّ الله تعالى علينا بإتمام هذه الدراسة، آن وأوان تسيطر أهم نتائجها، وهي على النحو الآتي:
- ١- إنَّ حديث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ...))، قد ورد بروايات وألفاظ أخرى صحيحة ثابتة، ((كَانَ اللهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ))، ((كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ)).
 - ٢- رواية الحديث بلفظ: (كان الله ولا شيء معه، وهو الآن على ما عليه كان)، غير ثابتة في شيء من كتب السنة المعتمدة، ولكن الشطر الأول منه: (كان الله ولا شيء معه)، يبدو تصرفاً من بعض العلماء في ذكر حديث: ((كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ)) بالمعنى.
 - ٣- تضمَّن الحديث الدلالة على أوَّلِيَّةِ اللهُ تعالى وقدمه وأزليته وكذلك آخريته وأبديته، وقد دلَّت البراهين العقلية ونصوص الوحي القطعية على هذا المضمون، ولم يخالف فيه إلا الملاحدة الجاحدون.
 - ٤- تضمَّن الحديث الدلالة على حدوث العالم وإيجاده بعد أن لم يكن، وأنَّ وجود كل ما سوى الله تعالى إنما كان بعد العدم، وقد دلَّ المعقول والمنقول على ذلك خلافاً للفلاسفة القائلين بقديم العالم.
 - ٥- تضمَّن الحديث الدلالة على امتناع تسلسل الحوادث في الماضي، وأنَّ وجود كل شيء سوى الله تعالى إنما كان بعد العدم، وقد وقع الخلاف في هذه المسألة على أقوال ثلاثة، الأول: امتناع تسلسل الحوادث في الماضي مع دوامها في المستقبل وهو ما ذهب إليه عامة المسلمين، الثاني: امتناع تسلسل الحوادث في الماضي والمستقبل، وهو ما ذهب إليه الجهم بن صفوان وأبي الهذيل العلاف، الثالث: إثبات تسلسل الحوادث في الماضي والمستقبل، واشتهر عن ابن تيمية وبعض تلامذته كابن القيم وتابعهم في ذلك ابن أبي العز شراح الطحاوية وغيره، والقول الأول هو الحق بدلالة المعقول والمنقول.
 - ٦- تضمَّن الحديث الدلالة على أسبقية بعض المخلوقات على بعض في الخلق، وقد وقع الخلاف بين العلماء في هذه المسألة، والذي نرجحه أن الأدلة أن خلق الماء سابق على العرش، ثمَّ العرش، ثمَّ القلم، ثمَّ السموات والأرض.
 - ٧- هناك أقوال وآراء أخرى في أسبقية بعض المخلوقات وتعيين أول مخلوق، مثل: العقل، والنور النبوي، ولكنها لم تثبت بدليل معتبر.



المصادر والمراجع: References

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- أبقار الأفكار في أصول الدين، علي بن محمد الآمدي (ت٦٣١هـ)، تح: د. أحمد محمد المهدي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٢، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- ٣- إجتماع الجيوش الإسلامية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تح: زائد بن أحمد النشيري، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣١هـ.
- ٤- أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تقي الدين بن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ)، تح: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ب.ط.، ١٣٧٣هـ/١٩٥٣م.
- ٥- آراء اهل المدينة الفاضلة، أبو نصر الفارابي (ت٢٦٠هـ)، دار المشرق، بيروت، ب.ط، ١٩٨٦م.
- ٦- الأربعين في أصول الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
- ٧- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (الموضوعات الكبرى)، نور الدين علي بن محمد سلطان المشهور بالملا علي القاري (ت١٠١٤هـ)، تح: محمد الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ٨- الأسماء والصفات، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تح: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة/السعودية، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- ٩- أصول الدين، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي (ت٤٢٩هـ)، مطبعة الدولة، اسطنبول، ط١، ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م.
- ١٠- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تح: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ.
- ١١- الاقتصاد في الاعتقاد، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت٥٠٥هـ)، وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- ١٢- الإعلام بقواطع الإسلام، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (ت٩٧٤هـ)، تح: محمد عواد العواد، دار التقوى، سوريا، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.
- ١٣- أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- ١٤- بحر العلوم (تفسير السمرقندي)، أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي (ت٣٧٣هـ)، دار الفكر، بيروت، تح: علي معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.



- ١٤- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ب.ط، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- ١٥- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تح: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ١٦- بلغة السالك لأقرب المسالك (حاشية الصاوي على الشرح الصغير للدردير)، أبو العباس أحمد بن محمد الخلوئي الشهير بالصاوي المالكي (ت١٢٤١هـ)، دار المعارف، ب.ط، ب.ت.
- ١٧- تأويلات أهل السنة (تفسير الماتريدي)، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (ت٣٣٣هـ)، تح: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- ١٨- تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري الآملي (ت٣١٠هـ)، دار التراث، بيروت، ط٢، ١٣٨٧هـ.
- ١٩- تاريخ الفلسفة اليونانية، يوسف كرم، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ب.ط، ١٩٣٦م.
- ٢٠- تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، ثقة الدين أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف ب(ابن عساکر) (ت٥٧١هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.
- ٢١- التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني المعروف بالشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تح: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- ٢٢- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- ٢٣- تفسير الرازي (مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير)، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب ب(خطيب الري) (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- ٢٤- تفسير الخازن (المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل)، علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن إبراهيم الشيعي المعروف ب(الخازن) (ت٧٤١هـ)، تح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
- ٢٥- التفسير الوسيط، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت٤٦٨هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- ٢٦- التفسير الوسيط للقرآن الكريم، محمد سيد طنطاوي، دار نضضة مصر، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- ٢٧- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد الباقلاني المالكي (ت٤٠٣هـ)، تح: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.



- ٢٨- التنبيه والرد على معتقد قدم العالم والحد، حسن بن علي السقاف القرشي، دار الإمام النووي، عمان/الأردن، ط٢، ١٩٩٠م.
- ٢٩- توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم، أحمد بن إبراهيم بن عيسى (ت١٣٢٧هـ)، تح: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٦هـ.
- ٣٠- تمآفت الفلاسفة، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت٥٠٥هـ)، تح: د.سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ط٦، ١٩٨٠م.
- ٣١- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي القرطبي (ت٦٧١هـ)، تح: أحمد البردوني/إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
- ٣٢- حاشية الجرجاني على شرح حكمة العين لميرك البخاري، شركة الشقيقين شريف وحسن جان، قزان، ١٣١٩هـ.
- ٣٣- درء تعارض العقل والنقل، تقي الدين أحمد بن عبد السلام بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية، تح: عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- ٣٤- دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد، تقي الدين أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن الحسيني الحصني الشافعي (ت٨٢٩هـ)، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، تح: محمد زاهد الكوثري، ب.ط، ب.ت.
- ٣٥- الرد على الجهمية، أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي السجستاني (ت٢٨٠هـ)، تح: بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير، الكويت، ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ٣٦- الرد على الجهمية والزنادقة، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ)، تح: صبري بن سلامة شاهين، دار الثبات، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- ٣٧- رسالة في الرد على ابن تيمية في مسألة حوادث لا أول لها، بهاء الدين عبد الوهاب بن عبد الرحمن الإخميمي الشافعي (ت٦٧٤هـ)، تح: سعيد فودة، دار السراج، عمّان، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ٣٨- رسالة في إثبات حدوث العالم والفرق بين أزلية الإمكان وإمكان الأزلية، حسن بن محمد العطار (ت١٢٥٠هـ)، تح: مصطفى أحمد ثابت، الأصلين للدراسات والنشر، ب.ط، ب.ت.
- ٣٩- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (تفسير الألوسي)، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت١٢٧٠هـ)، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
- ٤٠- روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، تح: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- ٤١- سنن النسائي (السنن الكبرى)، أبو عبد الرحمن أحمد بن محمد بن علي الخراساني النسائي (ت٣٠٣هـ)، تح: حسن عبد المنعم شلبي (باشرف شعيب الأرناؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.



- ٤٢- السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي، د. محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ٤٣- السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، أبو الحسن تقي الدين علي ابن عبد الكافي السبكي (ت٧٥٦هـ)، معه تكلمة الرد على نونية ابن القيم، محمد بن زاهد الكوثري (ت١٣٧١هـ)، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٥٦هـ/١٩٣٧هـ.
- ٤٤- شرح العقائد النسفية، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت٧٩٣هـ)، تح: د. أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٩٨٧م.
- ٤٥- شرح العقيدة الطحاوية، صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي (ت٧٩٢هـ)، تح: جماعة من العلماء، تخریج: ناصر الدين الألباني، دار السلام، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- ٤٦- شرح العقيدة النسفية في العقيدة الإسلامية، عبد الملك عبدالرحمن السعدي، دار سلسبيل، موصل/العراق، ط٤، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- ٤٧- شرح المقاصد في علم الكلام، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت٧٩١هـ)، دار المعارف النعمانية، باكستان، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- ٤٨- شرح المواقف في علم الكلام، علي بن محمد بن علي الجرجاني الشهير ب(الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تح: د. عبد الرحمن عميرة، دار الجليل، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- ٤٩- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي المالكي (ت٥٤٤هـ)، وبذيله حاشية مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء، أحمد بن محمد بن محمد الشمني (ت٨٧٣هـ)، دار الفكر، بيروت، ب.ط، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
- ٥٠- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- ٥١- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت٢٥٦هـ)، تح: حمد زهير بن ناصر الناصر، ترقيم: فؤاد عبد الباقي، تعليقات: د. مصطفى ديب البغا، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- ٥٢- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاؤه)/دار الحديث، القاهرة، توزيع: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- ٥٣- الصفدية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن تیمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت٧٢٨هـ)، تح: محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تیمية، مصر، ط٢، ١٤٠٦هـ.



- ٥٤- العظمة، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف ب(أبي الشيخ الأصبهاني) (ت٣٦٩هـ)، تح: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ.
- ٥٥- العقيدة الطحاوية، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي المعروف ب(الطحاوي) (ت٣٢١هـ)، تح: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ.
- ٥٦- العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تح: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ٥٧- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ب.ط، ب.ت.
- ٥٨- الغنية في أصول الدين، أبو سعيد عبد الرحمن النيسابوري المتولي الشافعي (ت٤٧٨هـ)، تح: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٧م.
- ٥٩- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تح: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ب.ط، ١٣٧٩هـ.
- ٦٠- الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت٤٥٦هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ب.ط، ب.ت.
- ٦١- فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، أبو القاسم البلخي، القاضي عبد الجبار، الحاكم الجشمي، تح: فؤاد السيد، دار الفارابي، بيروت، ط١، ١٤٣٩هـ/٢٠١٧م.
- ٦٢- الفقه الأكبر، أبو حنيفة نعمان بن ثابت الكوفي (ت١٥٠هـ)، دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، الهند، ب.ط، ١٣٤٢هـ.
- ٦٣- الفيلسوف المفترى عليه ابن رشد، د. محمود قاسم، مكتبة الانجلو المصرية، ب.ط، ب.ت.
- ٦٤- قدم العالم وتسلسل الحوادث بين شيخ الإسلام ابن تيمية والفلاسفة، كاملة بنت محمد بن جاسم بن علي آل جهام الكواري، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، ط١، ٢٠٠١م.
- ٦٥- قواعد العقائد، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت٥٠٥هـ)، تح: موسى محمد علي، عالم الكتب، لبنان، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ٦٦- كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس البهوتي الخنيلي البهوتي، وزارة العدل، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- ٦٧- الكشف والبيان عن تفسير القرآن (المعروف بتفسير الثعلبي)، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، (ت٤٢٧هـ)، تح: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.



- ٦٨- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القرمي الكفوي الحنفي (ت ١٠٩٤هـ)،
تح: عدنان درويش/محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ٦٩- لسان العرب، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري الإفريقي (ت ٧١١هـ)، دار صادر،
بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.
- ٧٠- متن القصيدة النونية، المؤلف: محمد بن أبي ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ٢، ١٤١٧هـ.
- ٧١- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، تح: عبد الرحمن بن محمد بن
قاسم، مجمع الملك فهد، المدينة النبوية، ب. ط، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ٧٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ)، عبد السلام
عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- ٧٣- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، مكتبة دار التراث، القاهرة، ب. ط،
١٤١١هـ.
- ٧٤- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي
الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ب. ط، ب. ت.
- ٧٥- المسامرة بشرح المسامرة في علم الكلام، كمال الدين بن أبي شريف (ت ٩٠٦هـ)، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، ط ١،
١٣١٧هـ.
- ٧٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- ٧٧- مضارعة الفلاسفة، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ)، تح: سهير محمد مختار، مطبعة الجبلاوي، مصر، ط ١،
١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.
- ٧٨- المطالب العالية من العلم الإلهي، فخر الدين أبو محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، تح: د. أحمد حجازي السقا، دار
الكتاب العربي، بيروت/لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ٧٩- معالم أصول الدين، أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، تح: طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتاب
العربي، لبنان، ب. ط، ب. ت.
- ٨٠- معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٠هـ)، تح: محمد
عبد الله وآخرون، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط ٤، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- ٨١- المعتمد في أصول الدين، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء البغدادي الحنبلي (ت ٤٥٨هـ)، تح:
د. وديع زيدان حداد، دار المشرق، بيروت، ب. ط، ١٩٧٤م.
- ٨٢- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت ٩٧٧هـ)، دار
الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.



- ٨٣- المُعِير على الأحاديث الموضوعية في الجامع الصغير، ابو الفيض أحمد الغماري المغرب الحسني (ت١٣٨٠هـ)، تح: ربيع شاتيل، دار المشاريع، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨.
- ٨٤- مفاتيح الغيب (أو التفسير الكبير)، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب ب(خطيب الري) (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- ٨٥- مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري (ت٣٢٤هـ)، تح: نعيم زرزور، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- ٨٦- الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت٥٤٨هـ)، تح: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ب.ط، ١٤٠٤هـ.
- ٨٧- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا/مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- ٨٨- منح الجليل شرح مختصر خليل، محمد بن أحمد بن محمد عليش، أبو عبد الله المالكي (ت٢٩٩هـ)، دار الفكر، بيروت، ب. ط، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- ٨٩- منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، علي بن سلطان محمد القاري (ت١٠١٤هـ)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٨٩م.
- ٩٠- منهاج السنة النبوية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت٧٢٨هـ)، تح: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ٩١- المواقف في علم الكلام، عضد الله والدين القاضي عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (ت٧٥٦هـ)، عالم الكتب، بيروت، ب.ط، ١٩٨٣م.
- ٩٢- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الحنفي التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ)، تح: د.علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.